

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصادر الفقهية وأهميتها
في الميدان العلمي

الأجوبة الفقهية للإمام محمد بن سحنون

مصدر تاريخي واجتماعي

الشيخ محمد بن سحنون

تمهيد :

إنه لعمل صعب وشائك ومضن أن يعتمد الإنسان إلى أثر من الآثار الفكرية والعلمية فيستخرج منه ما يرى أنه استفاده منه ، مما هو من الانعكاسات الاجتماعية والتاريخية والثقافية التي يتشرب منها ذلك الأثر ، فتظهر عليه وتبدو من خلاله ، بموجب تأثير صاحبه وهو يعيش داخل إطار معين ، مهما كان الموضوع ومهما كان البحث ، ما دام كل ذلك ثمرة لفكر إنساني يتغذى من محيطه ، ولعقل بشري نما واكتمل في عصره وداخل تياراته التي تتحكم فيه ، ويتكيف بها دراسة وثقافة واحتكاكا .

ولكن مع ذلك ، فإن شيئا من الأناة والصبر واستنطاق الأثر والتأمل فيه والتوقف مليا أمام شكله ومضمونه وطريقة أدائه ومنازع صاحبه ، لابد أن يأخذ بيد الباحث ويوحى له بما يساعده أن يجلي مالا يبعد كثيرا عن الحقيقة والواقع ، إن لم تكن الحقيقة والواقع نفسيهما ، من المؤثرات والتيارات التي يحياها الكاتب صاحب الأثر ، أو التي كتب له أن يكون معاصرا لها ، فاصطبغت آثاره وتمثلت سوية فيها .

ذلك أن الكاتب ، مهما حاول أن ينظري على نفسه أو أن يقطع صلته بالحياة الخارجية أو أن يشغل عنها ، معرضا عما يدور حوله من التيارات الحضارية وغيرها مما يشتغل به الناس عادة ، ملتزما للوحدة والعزلة ، فارا بنفسه من المحيط الذي هو إطار الحياة المعاصرة له ، لابد أن يتسرب إليه ، بطريقة أو بأخرى ، ما يسيطر عليه فيتأثر به ويظهر في أثره عن قصد أو عن غير قصد ، قليلا أو كثيرا .

والذي يتداوله الناس ، وهو مأثور عنهم ومعروف لديهم ، أن ذلك صحيح في الأثر الأدبي ومقصود عليه أو يكاد يكون كذلك . أما غيره من الآثار فلا أجدني وأقفا على من ألحقه به أو قال عنه : إنه مرآة العصر ، وصورة حية من صور المجتمع الذي قيل فيه أو عبر عنه أو نبغ منه . وإنما الذي قالوه وتعودنا سماعه هو أن الأدب مرآة العصر الذي قيل فيه وصورة حية له ، على اعتبار أن ما ألف في الميادين العلمية على اختلاف أنواعها ومشاربها إنما هو عمل يقصد منه تحرير القواعد والتعريف بها ، وإبراز ضوابطها وشروطها وأحكامها ، خدمة للعلم ، وتحقيقا له ، وتقديما به ، واستفادة من حقائقه ، وكشفا عن حدوده ومجالاته .

نعم ، هو صحيح أن هذا التأثير والتأثير يدوان ، في جلاء ووضوح ، في الميدان الأدبي أكثر وأشد منهما في غيره من الميادين ، غير أنهما في ما أعتقد ، يدوان أقل وضوحا وأضعف جلاء في الإنتاج العلمي الإنساني ، النظري الغير التجريبي والتطبيقي ، والغير الرياضي والتقني ، منه في الإنتاج الأدبي شعرا ونثرا ، كما لا ينعدمان تماما ولا يختفيان عن الأنظار ، بل يبقى الإحساس بهما والوقوف عليهما ، في شيء من الخفاء ، وفي شيء من البعد عن تناول الا بالقصد إلى التعرف إليهما في لمسات خفيفة وضمن أضواء باهتة ، في العلوم التطبيقية والرياضية والتقنية ، حيث ينكشف التأثير والتأثير فيها ، على الأقل ، من جوانب تدفع بالباحثين إلى التعرف عن أمثال أبعاد التقدم الحضري في الميدان ، لغة وفكرا وانشغالا واجتماعا .

ومن هنا يتجلى لنا مدى أهمية المصادر الفقهية التي هي تراث فكري تشريعي ، تبدو فيه ملامح المجتمع ، وتظهر فيه أيضا ألوان الحياة في الأعصر المتلاحقة التي كانت مجالا لظهوره وبروزه في الحياة العامة مهما كان مصدر ذلك التشريع ، وعلى أي مستوى من مستوياته . ثم هو يكون أقوى أهمية عندما يتبين أنه تولد عن حاجيات العصر ، مستجيبا لقضايا وقعت وعرضت ، أو نوازل نزلت ، أو أحكام صدرت أو فتاوى حررت ، أو أجوبة عن أسئلة أُلقيت من طرف أصحابها تحت رغبة من الرغبات ، سواء كانت تعليمية تثقيفية ، أو توجيهية تبيينية ، أو كان ذلك التراث في

مظهر تأليف جاء ليضبط قواعد أو مسائل ، جامعا لأقوال المجتهدين أو شارحا لها أو معلقا عليها ، تقدم للطلاب أو لمن أراد أن يتعلم أو يتتقف ، أو تقدم مرجعا للمقلدين أو لمساعدة القضاة والمستفتين ، وسواء كان هذا التراث التشريعي سماويا أو وضعيا أو مزيجا منهما ، علاوة على ما قد ينطوي عليه هذا الأثر من ملامح شخصية لصاحب الأثر نفسه ، قد تكون منطلقا فيما بعد لأبعاد تخرج عن حيز الاستفادة العلمية منه في ذلك المجال إلى حيز أوسع ، وملامح عامة لميادين وفيرة لا تدخل تحت حصر ولا تقف عند حد ، كما هو الحال بالنسبة لنوازل البرزلي (1) مثلا أو لغيرها من الآثار الفقهية الأخرى .

تطور الفقه الاسلامي :

ومعلوم أن الفقه الإسلامي قد مر ، في تطوره وبلوغه إلى الناس ، بمراحل عبر الأيام منذ العصر الأول إلى عصرنا هذا (2) ، فكان يلبو في صورة فتاوى للصحابة الذين يتخرجون من السؤال ، ويتهربون ويتهيئون من الخوض في الأحكام فلا يصدر عنهم إلا ما لا بد منه تحت ضغط ما يتزل بهم من وقائع وأحداث ، وبذلك اتسمت فتاويهم بالأحكام الفرعية والمسائل الواقعية البعيدة عن التبويب والتصنيف ، والتأصيل والتععيد والافتراض . ثم هو أيضا قد شملته سنة الارتقاء ، فتطور وازدهر بموجب تفرغ الفقهاء له أولا ، واستجابة لمسيرة ما غمر الدولة الإسلامية من حضارة وازدهار وانتشار آفاق ثانيا . فدخل ميدان الحياة العملية ، وتركز فيما يقوم به الفقهاء من جعله مادة قضائية ، فيقضون فيما جد بين الناس بما فيه مصلحتهم ويساير شريعتهم مع الرجوع في ذلك إلى ما جاء به القرآن وأشارت إليه السنة واستروحوه منها . وهو ما ساعد على كثرة الفتاوى والأحكام ، وتكون المدارس الفقهية في مختلف المدن الإسلامية . حتى إذا ما كانت أواسط القرن الرابع الهجري ، اعترى الفقه الإسلامي

(1) وتسمى أيضا فتاوى البرزلي .

(2) المدخل للفقه الاسلامي لمحمد سلام مذكور : ص 78 وما بعدها ، ط 3 .

مادب في الخلافة الإسلامية من ضعف ووهن ، وأصابه ما أصابها في جميع شؤونها . فمال الفقهاء عن الاجتهاد وإعمال الفكر إلى التقليد والجمود قضاء وفتيا ، في تدرج مع السنين إلى منتصف القرن التاسع الهجري أو بعده بقليل نحو الاستهلاك والاجترار ومعاانة الألفاظ ، مقتصرين على الاكتفاء بما هو موروث عن سبقيهم من الأئمة ، منصرفين عن الاجتهاد ، ومغلقين أبوابه في وجه العقل والفكر بما وضعوه في طريقه من شروط وقيود ليس من السهل توفرها وتحقيقها ، وإن كان لها من القوة والثقل ما يدفع بمسيرة الفقه والفقهاء إلى التوقف عن العمل ، إذا ما استثنينا بعض المحاولات الفردية الجزئية التي سرعان ما تثور العواصف في وجه أصحابها فيعرض الناس عن مؤازرتها ومتابعة خطاها .

وهكذا وسم الفقهاء في هذه المرحلة بالجمود والتأخر ، واقتصر مجهودهم فيها على عملية الفرز والتمييز بين القوي والضعيف من أقوال الأئمة وداخل المذهب الواحد كما ذكرنا . كما انحصر نشاطهم أيضا في تصنيف المختصرات ، واختصار المختصرات ، حتى تحولت إلى الغاز تحتاج إلى الشرح والتعليق ، ثم على شرح تلك الشروح بواسطة الحواشي . فكان المجهود كبيرا والثمرة ضحلة ، إذ بات هم العلماء منصرفا ، في دراساتهم وبحوثهم وإنتاجهم ، إلى العناية بتأليف المتون ، ووضع الشروح لها ، وتوفير الحواشي والتعليق عليها ، كما توفرت همهم على العناية بجمع الفتاوى وبيان سند أحكامها ، والعمل على ضبطها وتبويبها ، فكان لهذا الاغراق في الجمود أثران اثنان متباينان ومتغايران :

أما أحدهما فإنه يتمثل في ابتعاد الفقه عن واقع الحياة فلا يخدم المجتمع ولا يفيد شيئا ، بل إنه قد أثار لونا من ألوان التلاعب بالأحكام والميل مع الأهواء ، مما اضطر أولي الأمر إلى « تقنين أحكام الفقه الإسلامي في مواد على نمط القوانين ، فذكر المادة الحكم مجردا عن ذكر الخلافات أو التعليل » (3) ، فرارا من استغلال تعدد الأقوال وماله من أبعاد على سير القضايا والمعاملات .

(3) نفس المصدر : ص 98 .

وأما الأمر الثاني لهذا الذي وصم به الفقهاء وانتهت بالفقه إلى ما انتهت إليه ، فيتمثل في رد الفعل القائم على ظهور فقهاء متحررين ينادون بالرجوع إلى الكتاب والسنة ومحاربة التقليد ، من أمثال ابن تيمية المتوفى سنة 728هـ ، والذي كانت له « من آثاره الفقهية فتاويه التي جمعت وطبعت وعرفت بفتاوى ابن تيمية . وهي في الواقع تمثل الناحية التطبيقية العملية من الفقه ، لأنها إجابة عن حوادث وقعت في عصرهم ومشاكل جدد عليهم ، ومن أمثال ابن القيم المتوفى سنة 751هـ صاحب اعلام الموقعين ، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية » (4) .

حتى إذا ما كان القرن الماضي أخذ الفقه يسترجع أنفاسه تبعا للحركات الإسلامية الإصلاحية التي نهضت لتدعو الناس إلى التحرر من الجمود والتقليد إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة . فبدأت هذه المحاولات فيما قامت به الحركة الوهابية ، والحركة السنوسية ، وحركة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا . ثم تواصلت هذه المحاولة فيما اتجهت إليه الأنظار من الدراسات الفقهية وعدم التقيد بمذهب معين مما ساق إلى دراسة الفقه المقارن في عصرنا وتوجيه الدارسين إلى التعمق في الأحكام الشرعية والأدلة الفقهية والقواعد الأصولية (5) ، سعيا وراء بلوغ مرحلة إرجاع الاعتبار للفقه الإسلامي من جهة ، وإلى لفت الأنظار إلى ما في هذا الفقه الإسلامي من نظريات ، ومن الاستفادة منها من جهة ثانية ، وإلى محاولة خلق جيل قادر على التخلص من التقليد المذهبي مع خلوص النية والسلامة من المؤثرات والمطامع ، والزج بأحكام الله في المجالات الزائفة ، وإخضاعها للأهواء والتيارات والخدمات حبا في العاجلة ، وتساهلا وزهدا في الآجلة من جهة ثالثة ، علاوة على ما في هذا اللفت من الحث على إرجاع البصر إليه ، والكشف على فضله وأهميته وإحكام أحكامه وبعده عن المتاهات والأهواء وخدمة المصالح ،

(4) نفس المصدر والصفحة .

(5) المدخل للفقه الاسلامي السابق : ص 101 .

ومن لإيقاف الناس على مزية الإسلام وبعده عن أن يكون له شبيه ولا مثيل من الديانات الأخرى ، ومن التشريعات الوضعية الأخرى بما فيه من الشمول والتجرد والإحاطة .

أهمية الكتب الفقهية لغير الفقهاء :

فإذا كان الأمر كذلك ، وأن التشريع الإسلامي قد اعتراه من الأطوار التي مرت بالفقه ورجالاته ومن الهزات والإنفعالات تبعاً لما لحق المجتمع المسلم من عوارض القوة والضعف والإزدهار والتدهور ، فكان الاجتهاد وكانت الاستجابة لمتطلبات الحضارة ، ثم كان الجمود والكسل والتقليد ، كما كان العجز وعدم القدرة على مسايرة العصر وحاجات المجتمع في ما تحدث له من أحداث ، وما يقع له من مشاكل ، تبيننا ما للكتب الفقهية من قيمة في دراسة الدارسين وبحث الباحثين اجتماعياً وتاريخياً وحضرياً . وتبعاً لذلك ، تصبح تلك الكتب والكتانينش ، بما فيها من فتاوى وأحكام ونوازل وقضايا وأجوبة ، وبما فيها من دراسات علمية مبوبة ومنظمة على غرار ما تكون عليه كتب العلوم ، من ضبط للقواعد ، وتحرير للشروط والأركان ، وبيان لطرق المعاملات السليمة ، وغير ذلك مما يتسم به العلم كعلم ، تصبح كل هاتيك الكتب مصادر هامة تتجاوز مهمتها التي تتمثل في الرجوع إليها للتعرف إلى الفقه كفن من الفنون وعلم من العلوم ، إلى أن تكون مدداً لمن يؤرخ للمجتمعات ، ويتعرف إلى الحضارات ويتتبع أطوار الفكر الإنساني وما انتهى إليه أو اعتراه في مراحل حياته من نشاط أو كسل ، ومن ابتكار أو جمود . نعم ، إننا إذا ما قلنا بهذا ، فإننا لا نقصد بحال أن نجعلها كلها على صعيد واحد في أدائها لهذه المهمة لدى هؤلاء الدارسين ؛ ذلك أن ما كان منها يعالج المواضيع النازلة والوقائع الحاصلة الثابتة يكون أكثر أهمية من تلك التي تعالج مادة الفقه كعلم مقصود لذاته في تمحضها له واقتصارها عليه وحده ، فتضبط لكل موضوع منه ما يوفر للدارس له الإلمام بكامل عناصر ذلك الموضوع من جميع جوانبه علماً ومعرفة ، وإن كانت هذه الأخيرة من المؤلفات لا تفقد

الأهمية الزائدة على المادة ، والقريبة من الأهمية لتلك التي ألفت لتعالج الوقائع المعينة والأحداث الثابتة ، وذلك على الأقل من حيث الطريقة والأسلوب ، ومن حيث التطور والتقدم أو القبول والاستقرار ، أو الاجترار والعناية بالمشاكل الفرعية أو الجانبية البعيدة عن اللب والجوهر ، والتي لا تستجيب لرغبات الناس . وفي هذا تأريخ للأمم وتعرف إلى اوضاعها الاجتماعية وأحوالها الحضارية من خلال أدمغة علمائها ومفكرها .

وعلى هذا الاساس ، فإن وقفة أمام التراث الفقهي الإسلامي يسترعى انتباهك فيها ما تحمله مؤلفاته من العناوين المختلفة التي أطلقت عليها للتعريف بما جاء فيها ، فتبعث في النفس الرغبة في التعرف إلى اللواعي والمقتضيات التي اقتضتها تلك العناوين باعتبار ما اشتملت عليه من معان لغوية اقتضتها الدلالة الوضعية قبل التسمية بها وإطلاقها على كتب ومؤلفات فقهية بأعيانها وذواتها .

فنحن في الفقه المالكي مثلاً نجد أسماء مختلفة لمسميات تكاد تكون واحدة في الشكل والمضمون ، باعتبار أنها كتب تعالج مادة واحدة هي الفقه الاسلامي ، وإن اختلفت أسماء أصحابها ومؤلفيها ، واختلفت وجهة أنظارهم داخل مادتها وأدلتها وقواعدها . وهكذا نجد من الكتب ما أطلق عليه اسم « المدونة » ، ومنها ما عرف باسم « الأجوبة » أو اشتهر باسم « الفتاوى » أو باسم « النوازل » و « الأحكام » ، كما نجد أيضاً بلزاء هذه المسميات ما يختلف مع تلك المذكورات قبل ، من حيث الشكل والأسلوب ، ومن حيث الطريقة والغاية والهدف ، فميز باسم « الرسالة » أو أطلق عليه اسم « التحفة » أو « المختصر » ، أو جاء معنونا عليه بما يكشف عما تضمنه الكتاب منسوباً لصاحبه وواضعه (6) ، إلى غير ذلك من الأسماء لمسميات هي كتب قصد فيها إلى التأليف للفقه مبوبة

(6) من امثال حاشية الشيخ عرفة السوقي على الشرح الكبير لسيدى أحمد الدردير وحاشية العلامة الرهوني على شرح سيدى عبد الباقي الزرقاني على متن سيدى خليل ... الخ .

ومنضمما على نسق الكتب العلمية التي ضبطت وقدمت لتكون جامعة للفن ودراسة لما دته .

فهل معنى ذلك أن هذه الأسماء قد اختارها أصحابها عناوين على مؤلفاتهم اعتبارا ومن غير قصد لها ، فكانت الصدفة هي المحضة لها والدالة عليها ؟ أم كان ذلك منهم عن قصد ، للتمييز بينها والإشارة إلى ملاحظة ما اقتضاه مضمونها اللغوي والمحتوى الذي تألفت من أجله وصنعت لغرضه ، وهم ممن عرفوا باللطائف البيانية والبديعية من أمثال براعة الاستهلال ، كما عرفوا بمعالجة المفاهيم اللغوية والمقاصد البلاغية والقضايا المنطقية والتعابير الوثائقية والمباحثات اللفظية التي يقصدون إليها قصدا ويذهبون إلى معالجتها طويلا ، كما تكشف عن ذلك شروحهم وحواشهم ، فتكون تلك المعاني مقدرة في أذهان واضعي هاتيك العناوين على مؤلفاتهم ، خصوصا فيما يتعلق بالطائفة الأولى من تلك العناوين التي تحمل في مدلولاتها معاني أخرى زائدة عن المسائل التي تضمنتها ، وهي المعاني اللغوية التي توحى بها أمثال كلمة فتاوى أولفظة النوازل والأحكام أو عبارة الأجوبة ، وعلى هذا الاعتبار ، تصبح هذه المعاني مقصودة في ذاتها ، ملحوظا فيها أن ما تضمنه الكتاب هو مجموعة أحكام قضائية ، أو مجموعة نوازل قد نزلت ، اقتضت الحل والتعرف على حكم الله فيها ، سواء كان أصحابها قضاة وحكاما أو كان لهم من المتزلة والتقدم في نظر معاصريهم ما يجعلهم ملاذا وموثلا ومقصدا يقصده الناس ، لا تقل شخصيتهم العلمية والاجتماعية على الأقل عندهم عن القضاة والحكام الذين نصبوا ليقضوا بين الناس رسميا ، وليفضوا المشاكل ويعرفوا الناس الأحكام الشرعية الإلهية التي التزمها المسلم فأخذ يبحث عنها لينظم معاملاته الدنيوية بينه وبين الناس على مقتضاها ، وعلى هذا المنحى ترتبط أهميتها عند الباحثين والدارسين بعناوينها وأسمائها الدالة على مضمونها واتجاهها ، فتصنف بمقتضى ذلك إلى أصناف تتفاوت في قيمتها بما تحملها معها مدلولات عناوينها وما توحى به من قوة أو ضعف التصاقها بالحياة الاجتماعية المعاصرة لها نظرا لما لها من إطلاقات لغوية وعرفية واصطلاحية .

ومهما يكن من الأمر فإن هذه الملاحظات لا يمكن أن نمر عليها دون التنبيه إليها ولفت الهمم والأنظار نحوها ونحو أبعادها .

اجوبة الامام ابن سحنون :

وإذا كانت النوازل والاحكام والفتاوى قد تتضمن — علاوة على ما اشتملت عليه من أحكام في مسائل معينة — أن هذه المسائل تتعلق بوقائع وقعت وأحداث حدثت أو مشاكل نزلت ، وليست مجرد مسائل تعليمية تثقيفية ، يراد منها الوقوف على حكم الله في تلك القضايا فحسب ، وبذلك تكون من أقرب الأشياء لتصوير الحياة الاجتماعية وما يجري فيها ، فإن الأجوبة عموما قد تكون من ذلك القبيل وقد لا تكون ، وقد تكون جامعة للصورتين معا على أي اعتبار من الاعتبارات ؛ ولذلك نجد أن ما ارتحل من أجله الإمام سحنون (7) ، وأخذه عن شيخه الإمام عبد الرحمن بن القاسم (8) وأفرغ في قالب سؤال وجواب ، قد أسماه صاحبه « المدونة » وهي التي عرفت بمدونة سحنون ، وأن ماقيده محمد بن سالم القطان عن الإمام محمد بن سحنون ، وهو موضوع دراستنا ، قد أطلقت عليه اسم « الاجوبة » وهو ما اشتهر عند الناس بأجوبة ابن سحنون » ، وأن ما جاء عن الإمام أبي القاسم بن أحمد البرزلي (9) قريبا من سابقه وتداولته الأيدي وصار مرجعا من المراجع الفقهية في المذهب المالكي قد اشتهر فيما بين الفقهاء والعلماء بنوازل البرزلي ، وغير ذلك كثير من أمثال نوازل التجيبي القرطبي

(7) هو أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي ، انظر ترجمته في ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : ج 4 ، ص 45-89 . من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية .

(8) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي . انظر ترجمته في ترتيب المدارك المذكور : ج 3 ، ص 244-262 .

(9) هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد المعتل البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي . انظر ترجمته في النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشرعة وأصول الدين : ص 169-233 العدد الأول . السنة الأولى

المعروف بابن الحاج ، وأجوبة ابن رشد قاضي الجماعة بقرطبة ، ونوازل الشعبي الملقبي وأجوبة الشيخ عبد القادر القاسمي .

ومهما يكن من الأمر فإن « أجوبة ابن سحنون » بالخصوص قد احتوت ، فيما يبدو عند مطالعتها والتأمل فيها ، على ما يفيد أنها وضعت استجابة لرغبة تعليمية تثقيفية من جهة ، وتوضيحا لقضايا واقعية في حاجة إلى الكشف عنها وبيان حكم الله فيها من جهة أخرى ، وذلك كما يمكن أن نستروحه مما جاء في الأجوبة نفسها من أمثال قضية بيع النحل بالطعام ، والتي جاء فيها ضمن سؤال السائل عنها قول السائل بالخصوص : « ... وقد نزلت هذه المسألة ببلادنا ، وكانت موقوفة على جوابك » (10) .

فإذا ما تناولنا « أجوبة ابن سحنون » بالدراسة ، وجعلناها منطلقا لما يعنيه الباحث الاجتماعي والتاريخي من وراء بحوثه ودراساته ، فلما نحس به من أنها كتاب فيه من الأسئلة والأجوبة ما نستبعد به أن تكون محضنة في التوجه بها إلى التعليم والتثقيف فقط ، شأن ما يلقيه الأستاذ على تلاميذه وطلابه وما يتلونه عنه فيما يعقده لهم من حصص علمية بحتة تجعل وضع الكتاب بهذا الاعتبار على أساس أنه مجموعة دروس فقهية هي مذكرات للطلاب ثم هو مرجع أيضا لغيرهم من رواد هذه المادة كما هو الحال بالنسبة للكتب الفقهية من أمثال « المختصر » لخليل و « الرسالة » لابن أبي زيد القيرواني وما شاكلها من كتب الفقه عموما . ذلك أن « الأجوبة » زيادة على ما اشتملت عليه من مسائل افتراضية لا تخلو من الرياضة الفكرية (11) ، والتي هي قريبة مما عرف به أهل العراق من أصحاب مدرسة الرأي ، وزيادة على مسابرتة فيها لوالده الإمام سحنون فيما تلقاه عن الإمام ابن القاسم وضمنه المدونة المعروفة باسمه

(10) أجوبة ابن سحنون : (و-24) . مخطوط المكتبة العاشورية

(11) نفس المصدر : ص (و-58) من المخطوط ، وكذلك فصل اليمين من نفس المصدر

والتي هي من أمهات المراجع الفقهية على المذهب المالكي ، والتي بفضلها انتشر مذهب أهل المدينة في المغرب العربي ، وزيادة على ما يمكن أن تكون عليه هذه « الأجوبة » من أنها أداة قد تتلمذ بها وتخرج بمقتضاها عليه محمد بن سالم القطان الذي لم يتمكن من التعرف إلى إمكانياته العلمية ومؤهلاته الثقافية ، ومستواه في الطلب وباعه عموما في ميدان المعرفة إلا بإشارة خفيفة من خلال الأجوبة نفسها فيما ورد ضمن مجاء فيها على لسان الطالب متوجها به إلى أستاذه أثناء السؤال على الخدمة الواجبة على المرأة وهو قوله : « ... قلت له (أي لأبن سحنون) : إن اصحاب مالك قالوا لي : لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم على فاطمة بشيء (12) ، مما يشعر أن له رحلة في طلب العلم على مستوى مكنه من الاجتماع بأصحاب مالك والاستفادة منهم والمشافهة لهم ، والانتساب إليهم والحضور في مجالسهم ، زيادة على كل ذلك فإن هذه « الأجوبة » يمكن أن نستمد منها ما يجعلها في بعض ماورد فيها تصورا لظواهر اجتماعية قريبة الوقوع ، ولعلها قد وقعت بالفعل ، اعتبارا من أنها ظهرت « والمجتمع الإسلامي في حاجة إلى تدوين المعلومات ، وسن القوانين ، ووضع نظام تسيير عليه ، وضبط الفقه بقواعد راسخة ثابتة » (13) .

ومن هنا جاءت حتمية الوقوف على هذه « الأجوبة » للتعريف بها والتعرف على منزلتها ، وما يمكن أن تكون الأغراض التي من أجلها وضعت ، وما يحتمل أن تكون عليه من أداة علمية موثوق بها للانتقال بعد ذلك إلى إبراز أهميتها الاجتماعية والتاريخية بموجب ما يمكن أن يستنتج منها مما يخص ذلك المجتمع الذي عاصرها ، ويحتمل أن تكون قد عاجلت قضاياها أو البعض منها ، وتناولت من قريب أو من بعيد مشاكله التي كانت تشغل أصحابه في المعاملات وفي كثير من أوجه الحياة .

(12) نفس المصدر : ص(ظ-15) .

(13) مقدمة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب لكتاب أدب المعلمين مما دونه ابن سحنون عن أبيه الشيخ الإمام .

التعريف بالأجوبة :

أما في خصوص الأجوبة نفسها فالظاهر أنها قد مرت في جمعها وظهورها بمرحلتين اثنتين : إحداهما هي مرحلة ما قبل التزييف لها من أصحاب الأغراض والأهواء . وثانيتهما هي مرحلة ما بعد التزييف والتصحيح والجمع لها على نحو يرضى صاحبها الإمام ابن سحنون وكانت بعد وفاة جامعها ومؤلفها تلميذ الإمام نفسه وهو أبو عبد الله محمد بن سالم القطان .

فكانت في مرحلتها الأولى عبارة عن مجموعة من الأسئلة والأجوبة ، دونما تنسيق فيما بينها ولا تبويب لمسائلها . وإنما هي مسائل واردة على خاطر سائلها جمعها كما وردت دون أن يربط بينها رابط ولا يضبطها عنوان ، ولا تندرج تحت باب ، بل إنها « قد كانت متفرقة الأجوبة على حسب ورود الأسئلة » (14) ، كما جاء مصرحاً به من طرف ناسخ النسخة العاشورية التي اعتمدها (15) ، ضمن النسخ التي وقعت بين أيدينا لغرض تحقيق الكتاب والتقديم له والتعليق عليه في عزم منا على طبعه ونشره ، وقد تهيأ لذلك أوكاد لولا الظروف المادية التي عاقتنا على نشره ونشر ما لنا من الكتب والبحوث التي تنتظر عجلة الطباعة . ثم ما أن ظهرت الأجوبة للوجود حتى تلففتها الأيدي وتناقلها الناس . فكانت محل عنايتهم ومرجع المتسبين إلى المعرفة منهم ، وذلك ما يشير إلى مكانة ابن سحنون العلمية وإلى جلالته قدره وارتفاع شأنه ومنزلته بين الناس .

والذي يبدو أيضاً أن هذه القيمة الشخصية ، والشهرة العلمية للرجل قد وفرت له من الحساد ما دفعهم إلى تشويشها وتشويهها وإفساد ما جاء فيها ، وتخليط أحكامها والزيادة والنقصان فيها غيرة وحسداً وتجنياً (16).

(14) « الأجوبة » : (ظ-88) النسخة العاشورية .

(15) وهو محمد بن علي بن محمد بن علي سويسي . وقد تم النسخ عشية يوم اثنين 7 صفر 1186 هـ .
النسخة العاشورية ، (و-91) .

(16) نفس المصدر : و-88 .

ولعل هذا الذي ذكرناه قد يوحى بكثير مما عليه أخلاق القوم
آنثذ خصوصا منهم بعض من ينتسبون إلى العلم ، فكان فيهم من ضعف
الشخصية ووهن الوازع الديني ما سهل عليهم أن يرتكبوا مثل هذه الخطيئة
في أثر علمي فقهي تشريعي ، فيزيفون أقوال العلماء ، وينسبون إليهم أقوالا
خاطئة ، ويقدمون على تحريف أحكامهم المستمدة من الشريعة الإسلامية
التي هي أحكام الله كما هو معلوم لدينا جميعا . وهي خطيئة كما هو
معلوم ، لا تخفى مغبتها وعاقبة من يقدم عليها فيتعمد الإفساد على
الناس في معاملاتهم وأحكامهم الشرعية ، أو على الأقل فإنه ينتهي بمن
يطلع على الكتاب الذي تناوله التحريف إلى الإقدام على النيل من مؤلفه ،
ومن بضاعته العلمية وما احتوى عليه وطابه علما وأمانة وتصرفا . أما
بالنسبة لما يتعلق بقضية الحال من التحريف اللاحق بالأجوبة ، فإنه يدفع
بالمطلعين عليه - بعد هذا التحريف - إلى النيل من إمام ورع له منزلته العلمية
التي تصدرت به المحافل وجعلته أهلا للاقتداء به ، والثقة بعلمه والاعتماد
على قوله ، والاطمئنان لما يصدر عنه ، فيتفقصه وينال من علمه ، وهو
من عرف بالذود على السنة ومهاجمة المبتدعة . ولعل هذا مما جعل الإمام
ابن القاسم يميل مع التأكيد إلى القول بعدم قبول تجريح العالم للعالم
مهما كان الأمر ومهما كانت درجة علمه ومستواه (17) .

ومن هنا تتبين الدوافع التي دفعت ببعض العلماء إلى التحذير من
الأجوبة المنسوبة لابن سحنون .. ذلك أن وقوف ذلك البعض على النسخ
الفاسدة منها فيما نظن ، جعلهم يشددون الحذر منها وينبهون الناس
إلى مافيهما من دخل واضطراب حتى يتجنبوا الوقوع فيما تسبب فيه
ذلك التزييف . يؤيد هذا الذي ذهبنا إليه ما جاء في نوازل ابن هلال
منسوبا إلى الأجوبة ، وهو على خلاف المذهب من قول صاحب هذه
النوازل : « ... فما حكيتكم من عدم إجزاء مقطوع الأنثيين (أى في الأضحية)

(17) نفس المصدر : و-2 .

وقع في الأجوبة المنسوبة لابن سحنون رحمه الله . وحذار حذار منها . ومازال الأشياخ يحذرون الطلبة منها ... » (18) .

ثم نحن عندما رجعنا إلى القضية ذاتها في النسخة المعتمدة لدينا من « أجوبة ابن سحنون » لم نجد ما فيها مطابقا لما جاء منقولا عنها في التوازل . غاية ما في الأمر أن الأجوبة أوردت قولي ابن القاسم في القضية ثم عقت عليهما بما يراه ابن سحنون فيها (19) .

وعلى كل حال ، فإننا ولو سلمنا بهذا التحذير ونسبة الأجوبة المزيفة لمحمد ابن سحنون ، لا نرى في ذلك مغمصة ولا مغمزا فيها ، إذ إن هذا الوضع ، مع ذلك ، لا يوهن في نظرنا من قيمة الأجوبة من حيث أهميتها الاجتماعية والتاريخية ، وإن كان ذلك الريب ممكنا بل قد يكون متوكدا من الناحية العالمية المتصلة اتصالا وثيقا وكاملا بمادة الفقه والتشريع (20) ؛ ذلك لأن هذا الواضع الذي وضع هذه الأجوبة المنسوبة لابن سحنون وضعها أولا في عصر هذا الأخير وفي حياته بالذات (21) من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الواضعين عادة حريصون كل الحرص على مسامحة العصر والتحدث بلسانه ، والتفكير بعقله والتصوير لظروفه وأحواله ،

-
- (18) أجوبة الإمام ابن هلال : ص 27 ، طبعة فاسية . وهذا التحذير نفسه جاء مذكورا في شرح أحمد بن عبد العزيز الهلالي السلجماسي على خطبة سيدي خليل : ص 6 من الملزمة المأشرة ، طبعة فاسية مع ملاحظة نقله هذا التحذير عن نوازل الإمام ابن هلال المذكورة من نوازل الشيخ عبد القادر الفاسي عن الشيخ القوري من كبار علماء المالكية بمكناس .
- (19) انظر ذلك في فصل الصيد والذكاة عند الجواب على قوله : « ... وسألته عن الفعل إذا قطع أنثياه وخصي بالحديد أترى أن تجوز به الأضحية أم لا ؟ النسخة العاشورية ؛ و-83 ؛ ولعل هذا مما يرجح أن النسخة العاشورية التي اعتمداها هي من نسخ « الأجوبة » التي اشرف على تحقيقها الإمام ابن سحنون وذالت رضاه .
- (20) ومن أجل ذلك عندما شرعنا في تحقيق أجوبة ابن سحنون لنشرها بإشارة من فضيلة والدنا وشيخنا المرحوم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور تغمده الله برحمته الواسعة وضعنا أمامنا حتمية مقابلة ماجاه فيها والرجوع به إن أمكن إلى مصادر الفقه الأهميات خصوصا ما يرجع منها إلى مذهب أهل المدينة .
- (21) انظر خطية الأجوبة : ط-1 ، وكذلك ملاحظة الناسخ في خاتمة الأجوبة : و-88 ، النسخة العاشورية .

وما يدور داخل ذلك المجتمع وبين أفراد تلك البيئة حسبما يراد من الأثر الذي عمد الواضع إلى وضعه منسوباً إلى ظرف معين وإلى شخصية معينة . ومن أجل ذلك لم تعد أهمية الشعر الجاهلي من هذه الحيثية رغم المطاعن التي لحقتة والسهام التي وجهت نحوه . وذلك ، بناء على ما تقرر من أن الباحثين والدارسين للجوانب الحضارية في الآثار المكتوبة أدبية كانت أو غيرها ، لا يهمهم القائل أو الكاتب بقدر ما يهمهم الأقوال التي تنسب إليه ويظن أنه قالها ، مادامت تلك الآثار تصور العقلية الصادرة عنها وآفاقها وما يتولد عنها اجتماعيا وتاريخيا في ذلك الظرف المعين . وكذلك الحال بالنسبة لموضوعنا هذا ما دامت تلك « الأجوبة » يمكن أن تنتهي بنا ، من طبيعة أسئلتها وما يدور فيها من حديث أو حوار ، إلى تبين ما كان يشغل بال الناس أو - على الأقل - بال بعضهم في ذلك العصر ، وطبيعة تفكيرهم وآفاقه من جهة ، وإلى إرشادنا إلى لون من ألوان المنهج الذي يظن أنه يتم به التخرج والتتلمذ والانتساب من جهة أخرى .

ولعل هذا الذي حام حول « الأجوبة » من شكوك ، مما جعل الكثير ممن يترجم لابن سحنون يغفل هذا الأثر فلا يثبته ضمن مؤلفاته ولا يتعرض له بذكر . فقد يكون منشأ ذلك هذا التهيب من التحذير ، وقد يكون غيره ؛ إذ إنها من جمع محمد بن سالم وتأليفه وبذلك قد لا يصح عندهم أن تعد من تأليف الإمام من هذا الوجه أيضا .

وأما المرحلة الثانية من المرحلتين اللتين مرت بهما الأجوبة في إعدادها وإخراجها إلى الناس فهي التي كانت عندما رفع « أولو الألباب والناهون من أهل الفضل والتقى أمرها إلى الإمام محمد ابن سحنون » (22) ، فوجد هاعلى ما ألحق بها من خلل وفساد ، فهم بحرقها ، ثم رجع عن عزمه هذا لعلمه بانتشارها بين الناس وبأن حرقها لا يجدي شيئا . فانكب عندئذ على تصحيحها وضبط مسائلها ، وتعديل البعض مما كان قد أجاب به صاحبها ، وطرح كل ما تناولته يد التبديل والترفيف منها ،

(22) « أجوبة ابن سحنون » : و - 88 ، النسخة المأشورية .

ثم أمر بكتابتها مهذبا لها ومفصلا إياها عشرين فصلا (23) . فاشتملت في مجموعها على ما يقارب سبعا وخمسين وستمائة مسألة . وبذلك يقرب أن تكون النسخة التي بين أيدينا (24) هي الأجوبة التي ارتضاها الإمام ، واضعا لها على غرار مدونة والده الإمام سحنون في جعلها مبوبة أبوابا ، مضمومة المسائل المتجانسة بعضها إلى بعض ، على خلاف وضعها الأول ، وإن لم تكن هي النسخة الوحيدة التي تمكنا من الاطلاع عليها والرجوع إليها (25) .

ومن هنا يتبين لنا أن « الأجوبة » لم تكن ثمرة حلقات دروس يقصدها إلى تناول مادة علمية بعينها لذاتها على أساس من معالجة مباحثها معالجة مستوفاة العناصر ، ومنظورا فيها إلى الوقوف على الأركان والشروط لكل باب من أبوابها وكل موضوع من مواضيعها ، كما لم تكن محور حصص لمنهاج دراسي ألقى على طلاب علم مبتدئين اجتمعوا للتعلم والتفقه ، بل كانت مذكرات بين أستاذ وطالب منه ، في درجة لا تبعد عن مرحلة التخرج النهائي والترشح لمصاف العلماء إن لم تكن هي بالذات . ولعلها هي الطريقة المثلى والمتوخاة آنئذ في أخذ العلماء عن العلماء كما هو الشأن لما كان من أسد بن الفرات والإمام سحنون مع شيوخيهما الإمام ابن القاسم (26) .

هذا ولعل مثل هذه « الأجوبة » يعتبر منطلقا للتأليف في الفقه الاسلامي ، أو على الأقل مرحلة من مراحل التأليف فيه ؛ وذلك لتقدم عهدها ، باعتبار أنها من آثار القرن الثالث الهجري من ناحية ، ولاشتمالها من ناحية أخرى على مسائل فرعية نجد كتب الفقه بعدها قد تناولتها

(23) نفس المصدر : ظ-88 .

(24) وهي النسخة العاشورية التي مكنتنا منها فضيلة شيخنا المرحوم الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور .

(25) عثرنا على نسخ خطية أخرى ستعرض إليها عند انجاز مراجعة تحقيق الأجوبة والتمكن من نشرها إن شاء الله تعالى .

(26) البداية والنهاية لابن كثير : ج 10 ، ص 323 ، مطبعة السعادة بمصر .

وأخذت في معالجتها والتأليف فيها وتحرير أحكامها على نحو قريب منها كما هو الشأن بالنسبة لكتب المتون والشروح والخواشي التي قد تعرضت إلى ما تعرضت إليه « الأجوبة » من أمثال مسألة : هل العدالة أولى بالعالم ؟ ومسألة شهادة البدوي على الحضري ، ووجه الشهادة على الغائب ، وحلف الشاهد على صدق شهادته ، والامتناع على الشهادة تحملاً وتأدية ، وشهادة عامل القراض ، والاشهاد في موضع لا عدول فيه ، ومن لا تجوز شهادته ، وشهادة العالم على العالم ، من كل ما هو من المسائل الفرعية التي عاجلتها الأجوبة ثم تناولتها الكتب المؤلفة في الفقه بعدها فجاءت متطابقة ومتجانسة أو كادت .

ابن سحنون من خلال « أجوبته » :

وهذه شخصية ابن سحنون مثلاً تطل علينا من خلال هذه « الأجوبة » ، فتبينها ونستجليها في مظاهر مختلفة من أحوالها العلمية والعقلية ، وفي منزلتها لدى قومها ومن تعيش بين ظهرائهم ، ولدى ما في نفس الرجل لها من شعور الاكتمال والتبريز والتقدم . وهي ملامح ، وإن لم تكن متوفرة الأركان والمؤهلات لصلاحية أن تكون أساساً للترجمة له ، والتعرف إليه في جميع ظروفه ، إلا أنها في الحقيقة قد لا يمكن للإنسان الباحث ، عند التعريف به والحديث عنه على الأقل ، أن يستغني عنها وإن لا يستعين بها .

ففيها يدلونا ابن سحنون المفتي الذي يرجع إليه ، وإن لم يتول منصب القضاء ولا أي منصب آخر من المناصب الشرعية أو الحكومية فيما نعلم ، ومع ذلك فإن أنظار الناس مشدودة إليه في معاملاتهم وأمس الحاجة بهم ، وبذلك يظهر لنا عالماً متبحراً ، واسع الاطلاع ، بعيد النظر ، متوفراً على ذكاء يؤهله إلى الغوص على المعاني والمقاصد ، وعلى عقلية تمكنه من الاستنباط للأحكام ومن التخريج والترجيح .

وهكذا نستطيع أن نتخذ من الأجوبة نواة لهذا العمل ، ومنطلقا لإبراز بعض خصائصه وصفاته التي لا تخفى على الدارس للأجوبة ، والتي قد نجد الكثير منها في المصادر التي ترجمت للرجل وتوفرننا عليها (27) .

عقلية قضائية :

فهو يمتاز بعقلية تشريعية قانونية تعليلا وتحليلا واستنباط . يطالعنا ذلك في كثير من المواطن من الأجوبة ، وذلك مثل ما يشير إليه قوله في مسألة مدة الحيازة مع موت البينة واندراست الكتب (28) ، وفي قضية الثوب المتنازع فيه ادعاه كله أحد الخصمين وادعى نصفه الخصم الآخر (29) ، وفي قوله بجواز تعليم القرآن والسنة للأمراء الجائرين وأخذ أجرته من أموالهم التي اغتصبوها من الناس ظلما (30) ، وفي استفاضة قوله

(27) هو محمد بن أبي سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي ، راجع ترجمته في كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض السبتي : ج 4 ، ص 204 ، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ، وكتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لبرهان الدين بن فرحون ؛ ص 235 ، وكتاب شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد مخلوف : ج 1 ، ص 70 ، ومقدمة كتاب آداب المعلمين مما دون محمد بن سحنون عن أبيه لناشره حسن حسني غيد الوهاب ، وكتاب طبقات علماء افريقية لأبي العرب محمد التميمي : ص 101 ، والجزء الرابع لكتاب طبقات علماء افريقية لمحمد بن الحارث الخشني ، وكتاب معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لعبد الرحمن الأنصاري المعروف بالدباغ ، وكتاب رياض النفوس لأبي بكر عبد الله المالكي ؛ الجزء الأول منه .

(28) علما منا بأن « الأجوبة » مازالت مخطوطة وليست في متناول الأيدي أوردنا أقواله برمتها في الهوامش حرصا منا على تمكين أصحاب الرغبة على الإطلاع من الوقوف عليها والتعرف إلى ما نريده منها (« ... قال محمد (ابن سحنون) : وأنا أقول إن كان مكثه بالحيازة الصحيحة عشرين سنة وهو في يده ، القول قوله مع يمينه إن ماتت بينته واندراست كتبه فيها ، لأن عشرين سنة تموت فيها أمم كثيرة وتندرس فيها كتب كثيرة . ولا يحمل هذا على محمل الحيازة ... ») . أجوبة ابن سحنون : ط-25 ، النسخة العاشورية .

(29) « ... قال محمد : وبالقول الأول أقول . وهو أحسن ما سمعت في هذا ؛ لأنهما قد استويا في الحيازة . وكذلك إن أم يكن بيد واحد منهما » [نفس المصدر : ط-27 .

(30) « ... قال محمد : وأنا أقول : يسوغ لهذا العالم أن يعلم القرآن والشريعة ، ولا أبالي من شيء ، إن كان المال حلالا أخذ أجرته منه حلالا ، وإن كان المال خبيثا أخذ أجرته منه حلالا ، وضمانه وإثمه على جابيه . فنفس واحد إذا علمه القرآن والسنة

عن حرمة المساجد مشنعا بما يأمر به الولاية في رمضان من إيقاف النار في ناحية منها للطبخ وإطعام الأيتام وإفطار المساكين (31) .

ولهذا الذي عرف به من دقة في النظر وصراحة في القول ، وأمانة في الدين وجراًة في الحق ، وعدم مبالاة للحكام والولاية ، تعلقت أنظار العامة به وارتضوه مفتيهم وقاضيه ، وإن لم يكن قاضيا اداريا ولا

وعرفه حقيقة دينه أكرم على الله من ذهب الدنيا كلها وفشتها . وإذا انقطع أهل الفضل والعلم على الأمراء فبأي شيء يقتنون ؟ وبأي شيء ينتهون عما حرم الله عليهم ؟ وبم يحلون ما أحل الله لهم من دينهم وديناهم ؟ وإثم الظلم على فاعله . وكسبه الحرام على جاييه . قال الله سبحانه : « ولا تكسب كل نفس إلا عليها . ولا تزر وازرة وزر أخرى » (...) . نفس المصدر : 40-9 .

(31) « ... قال أعوذ بالله من هذا . وهو بثس الفعل ؛ لأن هذا مما ينهى عنه ويحذر منه . قال الله سبحانه : « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه » .. والبيوت التي أرادها الله تبارك وتعالى في هذه الآية هي المساجد بإجماع واتفاق من أهل العلم . ومعنى قوله : « أذن الله » أي علم وأمر . والأمر على الوجوب . ومعنى قوله سبحانه : « أن ترفع » أي تعظم وتوقر وتكرم باجتنابها الأقدار والأنجاس والأوساخ . وقوله تعالى : « ويذكر فيها اسمه » أي أمر الله تعالى أن يذكر فيها اسمه بأنواع العبادات . وقال مالك رحمه الله وغيره من أئمة الهدى ومن الصحابة والتابعين : إن بيوت الله المساجد ، بنيت لعبادة الله من الصلوات والذكر وقراءة القرآن ومذاكرة العلم ، لا غير ذلك ، ولا يجوز رفع الصوت في المساجد ولو كان بذكر الله وقراءة القرآن ومذاكرة العلم . وإنما يكون فيه الذكر وقراءة القرآن بحفظ الصوت مع الخوف والخشوع لله تعالى ، مع اعتقاد التعظيم والتوقير للمسجد وقد أمر الله سبحانه عباده بكثرة الذكر في جميع أحوالهم في القيام والقعود والاضطجاع . فقال الله سبحانه : « فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم » . ثم قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا » . ثم وصفه سبحانه وتعالى وصفا جليا بينا ، فقال سبحانه وتعالى : « واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالغلو ولا آصال . ولا تكن من الغافلين » . فرفع الصوت بالذكر في الاجتماع والافتراق من أكبر البدع ، ويخالف كتاب الله وسنة رسوله . ووقود النار في المسجد يورث فيه الرماد والدخان . وذلك مما ننزه عنه المساجد . فمن فعل ذلك وأوقد فيه النار أو علم فيه الصبيان الصغار الذين لا يضبطون فيه أنفسهم من خروج حدث الريح والبول وكان ذلك جرحا في شهادته وإمامته مع لزوم العقوبة والأدب له على فعله ذلك . ولا يجوز في المسجد كثرة الحديث والضحك . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « جنوبا صبيانكم ومجانينكم من مساجدكم ولا تسلموا فيها سيوفكم ، ولا تنشدا فيها الضوال ، فإذا سمعتم من ينشد ضالته فقولوا : لاردها الله عليك . وإذا رأيتم من يبيع فيها ويشترى فقولوا : لا أربح الله تجارتك . ولا ينبي أن يؤكل فيه لحم ولا فاكهة ولا سائر الأطعمة » . نفس المصدر : ظ-50 وما بعدها .

مفتيا رسميا ؛ إذ يبدو مما جاء في الأجوبة على لسان سائله محمد ابن سالم القطان أن الناس كانوا ، في إيرادهم وإصدارهم ، وفي تصرفهم وتعاملهم ، كثيرا ما يتوقفون في ذلك على أحكام ابن سحنون وأقواله ، وإلا لما صح من ابن سالم ، وهو يسأله عن بيع النحل بالطعام أن يقول له على سبيل التحضيض والتحريض « : ... وقد نزلت هذه المسألة ببلادنا وكانت موقوفة على جوابك » (32) ، ولا معنى لخصوصية هذه القضية بالذات .

عالم مجتهد :

ومما يستفاد من الأجوبة أن محد بن سحنون ما كان يقف عند معرفة الأحكام على وجه من التقليد الصرف ، والحفظ لأقوال العلماء واجترارها والوقوف عندها فحسب ، ولكنه مع ذلك يبدو مستوعبا للكتاب والسنة ، حاذقا لأقوال الصحابة والتابعين ، ذاهبا مذهبهم مع ترجيح منه واختيار وتمحيص ، فلا يبخل برأيه ، ولا يحجم ولا يتهيب معارضتهم في أقوالهم ، مفصحا بما يراه صوابا ولو خالف في ذلك مذهب مالك بن أنس إمام دار الهجرة (33) ، أو انصرف به عما رآه شيخه وقال به والده أبو سعيد (34) .

نعم ، هو مالكي المذهب ، مدني المدرسة في الأخذ بالحديث والاعتماد عليه والتزامه في غالب الأحيان ، كما أنه لا يذهب مذهب العراقيين في كثرة التفريعات وتوليد المسائل وافتراس القضايا ، وفي الأخذ بالقياس إلا نادرا كقياسه الأمة يشترها الرجل فيطؤها فيجد بها عيبا ترد به ، على الأمة المشتركة يطؤها أحد الشريكين (35) .

(32) نفس المصدر : و-24 .

(33) نفس المصدر : ظ-86 .

(34) نفس المصدر : ظ-27 ؛ وكذلك في قضية من حلف بالطلاق ولا يقوم حتى يتوضأ للصلاة ، وبعد انصرافه تذكر أنه نسي المضمضة والاستنشاق أو مسح الأذنين أو مسح الرأس . نفس المصدر : و-17 .

(35) نفس المصدر : و-21 .

ولهذا نجده يستند إلى الحديث ويحتج بقول الصحابة والتابعين وأتباع التابعين (36) ، ويميل ميلهم ويصوب رأيهم ويذهب مذهبهم (37) .

وواضح من الأجوبة أيضا أن الرجل يضم إلى كثرة حفظه وسعة اطلاعه ودقة تثبته (38) أمانة علمية تبرز بعض معالمها في نسبه الأقوال إلى أصحابها ، والرجوع بها إلى أصولها ومصادرها عند الاقتضاء ، في سند محكم عجيب وإحالة مضبوطة واضحة (39) ، مع ما أوتي من إقدام وجراءة على الاجتهاد المقيد ، في غير ما تهيب أو تردد ، بل بالعكس ، إنك لتلمس فيه ثقة بالنفس ، واطمئنانا فيما يخوض فيه وما يصدر عنه من أحكام . تقف على ذلك في غير ما موضع من الكتاب ، فيعطيك صورة واضحة على سلامة ذوقه وجودة فهمه وبعد نظره ، وبراعة قدرته على الاهتداء إلى الحكم الفقهية والتعاليل الأصولية (40) .

(36) نفس المصدر : و-3 ، ظ-20 ، و-21 ، ظ-65 ...

(37) وذلك ما تبيّنه في الصفحات التالية : و-3 ، ظ-20 ، و-21 ، ظ-36 ، و-65 ، ظ-65 .

(38) من أمثال كلامه في مسألة عجز الشهود عن التحديد الذي طلبه منهم البائع في شهادتهم على وقوع بيع الأرض دون معرفة لحد النصيب المباع : انظر الأجوبة : و-22 ، وفي حكم طعّم الأمراء الجائرين الظالمين المعروفين بالظلم والعداء على أموال الناس : انظر الأجوبة : و-39 ، وفي حكم جوائز هؤلاء الظالمين إذا أهدوا إلى رجل صالح أو عالم : انظر الأجوبة : ظ-39 .

(39) وذلك كما جاء في جوابه عن الرجل إذا خالفت دعواه شهادة شهوده : « حدثنا ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : ... » : الأجوبة : ظ-2 ، وفي جوابه عن دية المفاصل إذا انفكت : قال سحنون : سئل ابن القاسم عن ذلك فقال : لا أعلم لي بذلك إلا لاجتهاد ، ثم سئل محمد بن عبد الحكم عن ذلك فقال : ... » : الأجوبة : و-63 .

(40) وذلك في مثل بيانه لحزمة المساجد : ظ-50 ، و-51 ، وفي مثل حديثه على تركية الشاهد وإعادتها : الأجوبة : ظ-5 ، وفي بيانه لحكم مس الذكر وهل يعتبر ناقضا من نواقض الوضوء ؟ : الأجوبة : و-28 ، وفي جوابه عن : هل لصاحب الجنان الذي فيه مجرى الساقية للعامة أن يمنع الرجل يأتيه في نوبة مائه لينظر في حال الماء في الساقية ، وليسد الجسور من رشح الماء منها ؟ : الأجوبة : ظ-86 .

وهكذا يؤكد لنا مجموع تصويباته (41) وترجيحاته (42) ، وآرائه (43) ، وأقواله (44) ، أن محمد بن سحنون في المستوى العلمي الذي تنبأ له به والده لما ظهر له فيه من مخايل النجابة منذ نعومة الأظافر ، وفي فجر الشباب المبكر ، والذي جاء في قوله عنه « : ما أشبهه إلا بأشهب » (45) .

ولعله هو ذاته قد أحس بهذه المتزلة التي انتهى إليها ، فبدا عليه ما يمكن أن يشتم منه شيء من الغرور والتبجح بنفسه ، وعدم إخفاء فضله وعلمه على الناس ، بل والإقدام على الإعلان به صراحة في مجلسه العلمي ، وذلك فيما جرى على لسانه وهو يتحدث إلى تلميذه محمد بن سالم ، معربا له عما يشعر به هو في شخصه من التبريز في العلم ، والتمكن منه ، وعما يقتنع به في قرارة نفسه مما أوتيته من طول الباع في الحفظ ، ومن سعة الأفق في النظر ، ومن غزارة المحيط وعمقه في الاطلاع (46) ، كاشفا له عنه ضمينا في مجرى إجابته له عما يطرح عليه من أسئلة من أنه وإن كان من أصحاب مدرسة أهل المدينة إلا أنه لا يعوزه التصرف في المسائل ، ولا التغلب على الصور الافتراضية التي يجود بها خيال السائلين ، مما هو من شأن أصحاب مدرسة الرأي التي يغلب على أصحابها طول المراس فيما هو من قبيل الرياضة العقلية (47) .

(41) « الأجوبة » : و-3 .

(42) نفس المصدر : ظ-2 .

(43) نفس المصدر : و-47 .

(44) نفس المصدر : ظ-47 .

(45) ترتيب المدارك للقاضي عياض : ج 4 ، ص 205 .

(46) وذلك عند قول محمد بن سالم له : « هذا اختلاف على غير مذهبتنا » . فأجابه ابن سحنون بقوله : « بالله الذي لا إله إلا هو ما خفي علي من أهل العلم اختلاف لا من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا من عهد الخلفيتين ، ولا من عهد أحد من الصحابة والتابعين إلى طيبة زماننا هذا ... » : الأجوبة : و-21 ، وعند قوله أيضا : « ما أعلمك برجال أهل العلم وما أحفظك بالخلاف ! فقال (محمد بن سحنون) : تالله ما أظلت الخضراء ولا أقلت الفبراء على أحد من أهل العلم ممن كان مضى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء بعد إلى عصرنا ممن لا أعرفه وأعرف قوله ومن خالفه ، وكأنني أنظر إليهم ، وكأنني أسمع كل واحد منهم . وكأنهم كلهم بإزائي حاضرون ... » : للأجوبة : و-56 .

(47) وذلك مثل ما نجده في « الأجوبة » : و-17 ، ظ-42 ، و-43 ، و-39 .

مجتمع « الأجوبة »

وليس من العسير على الدارس لأجوبة محمد بن سحنون أيضا أن يقف على ملامح اجتماعية يستطيع من خلالها أن يتبين جوانب من الحياة العامة التي كان يعيشها أو يعيش قريبا منها جانب مهم من المجتمع القبرواني الأغلب في عصر ابن سحنون ، على اعتبار أن القبروان هي عين إفريقيا وعاصمتها في رعاية الأغلبة وتحت إمرتهم وسلطانهم ، وهكذا يمكننا أن نلفت الأنظار إلى بعض عناصرها ، مثيرين بهذه المحاولة المتواضعة ، انتباه أهل الاختصاص ، كل في ميدانه ، عليهم يعودون إليها ، فيستملون منها ما يثري بحوثهم ويعود على المعرفة بالمعلومات المتنوعة تنوع فروعها ومجالاتها ، مع ملاحظة أنها أحكام غالبية وليست بقاطعة ، إلا أنها مع ذلك بصمات تهدى إلى لون من الحياة في مجتمع إسلامي له من الحضارة ما شد إليه الهمم ولفت له الأنظار .

عادات ومناسبات :

فهذا مثلا جواب ابن سحنون عن سؤال محمد بن سالم حول شهادة من يحضر موضع اللهو ، وقد جاء فيه قوله : هي : « ساقطة إذا كان مدمنا عليه . وإن كان غير مدمن عليه فلا تسقط إلا إذا كان في موضع اللهو نساء ، ويشهد محاسن النساء ، وينظر في محارم الله تعالى . فشهادة من يحضر ذلك وإمامته ساقطة ولو مرة واحدة . سواء كان اجتماع الرجال والنساء في ملاعب النكاح أو في المواسم المعظمة كالعيدين ، وختم القرآن ، وفي النواحي ومنادب النساء على الموتى والقتلى ، واجتماع الرجال والنساء في مجالس المبتدعة والزنادقة الذين يقفزون ويشطحون ، ويزعمون أنهم مرابطون وصالحون ، أولائك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . فمن حضر شيئا مما ذكرناه ، ويعاين فيه محارم الله ، ويشهد فيه محاسن النساء فهو جرحه في شهادته وإمامته » (48) .

(48) « الأجوبة » : و-9 .

تقرأ هذا الجواب فيضعك أمام مجتمع لا يخلو من التفتح . له بعض العادات والتقاليد في المواسم المعظمة وفي غيرها من المحافل والمناسبات ، في الأفراح وفي الأتراح ، وأنه لا تعدم فيه عناصر المغالطة والنفاق ، الذين يتاجرون بالدين ، وينعطفون به في منرجات سيئة ، غايتها الفساد والإفساد ، مادام ذلك للنفع الشخصي وللدرجات في العاجلة . والظاهر أيضا أن حفلات الزفاف كان فيها توسع حتى اشتملت على ألوان من اللعب والمرح ، قد تكون منها الفروسية وما شاكلها مما يحتاج في الغالب إلى ملاعب تهيأ خصيصا لذلك ، كما اشتملت على المألهي واجتماع الرجال والنساء فيها ، وعلى مايدعو إليه ذلك طبعاً وما يتوقع أن ينجر عنه غالبا (49) ، كما أن المواسم المعظمة كانت تقام فيها الحفلات والتجمعات ، وكانت تتخذ عند البعض على الأقل مناسبة للاختلاط المشار إليه بين الرجال والنساء .

ثم إن ما يعد من المواسم المعظمة عندهم لا يعدو ، في مايلدو ، عيد الفطر وعيد الأضحى ، وأختام القرآن الكريم التي بقي شيء منها إلى عهد غير بعيد عنا في بعض الجهات التونسية ، حيث إن سهرات رمضان المعظم كانت تشتمل ، علاوة على صلاة التراويح ، على قراءة بالتناوب والتداول للقرآن في المساجد والبيوتات الخاصة ، ويحتفل آنئذ بالأختام كلما انتهى القوم من ترتيل القرآن كاملا خصوصا ما يسمى بالختم الكبير ، وهو ما يصادف في الأغلب ليلة السابع والعشرين من رمضان المعظم تبركا بها وبالصداء فيها ، وابتغاء لأجر ليلة القدر ، زيادة على الأختام التي ينتهي إليها الصبيان في الكتابيب ، والتي كانت ، حتى إلى زمن غير متغلغل في القدم بالنسبة إلينا ، مناسبة للتوسيع على معلم الصبيان من حفظة

(49) ففي « الأجوبة » : « وسأله عن اللعب الذي يقع عند النكاح يحضره أهل الفضل والصلاح والعفاف من الرجال أترأه مباحا ؟ . قال : إن كان فيه المؤمنون وأهل الخير ولم يكن فيه لهو ولا مكر فلا بأس به ، وإن كان فيه الأشرار فلا خير فيه ... » : انظر الأجوبة : ط-3 .

القرآن العظيم ، كما كانت منشطا وداعية لإقامة الحفلات والأفراح ابتهاجا بما بلغ إلیه الطفل من حفظه للستین حزبا علی ظهر قلب .

هذا وإن فی إغفاله لذكر موسم المولد الشریف علی صاحبه أفضل الصلاة والسلام ضمن المواسم المعظمة ما يشير إلی أنه لا مقام للاحتفال به فی عداد تلك المواسم ، وما يشعر بأنه مازال غیر مبتدع عندهم إلی ذلك العهد الذي یعیشه ابن سحنون .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تستوقفنا مناسبات للآفراح ، وفيها النواحي ، وفيها منادب النساء علی الموتی والقتلی . ثم هی من المناسبات التي یقع فیها اختلاط الرجال بالنساء غالبا أيضا . كما نلاحظ كذلك انعقاد محافل أخرى فی عصره ، لا تغیب النساء فیها عن الاختلاط بالرجال . وهي المجالس التي تعقد بحضرة من أسماهم بالمبتدعة والزنادقة الذين لا حقهم بلعنة الله والملائكة والناس أجمعین .

وهذه الإشارة منه إلی وجود أصحاب الزوايا ورجال الطرق والربط فی ذلك العصر و بین ظهري ذلك المجتمع قد تمكنا من التأریخ لهاتيك الحركات المنحرفة التي كان من المفروض فیها أن تنحاز بأصحابها إلی مزید من التقوى والصلاح ، غیر أنها هناك قد شوش علیها وشوهت مقاصدها ومعاقدها ، وذلك بانتساب من لیس لهم عرق فی دین ولا هم بالتدین ، فكانوا یحلقون الحلقات ویعقدون المجالس للقفز والشطح والرقص ، فتتولد عن ذلك مناسبة لاجتماع الرجال بالنساء فی اختلاط قلما تعدم فیهِ المفسدات والمكرات ویتجنبها انتهاك ما حرم الله .

المرأة :

ثم إننا إذا ما ضمنا ما تقدم ذكره قريبا بعضه إلی بعض ، بما فی ذلك مجالس اللهو واجتماع الرجال والنساء فی المناسبات المختلفة ، والمواسم المعظمة و غیر المعظمة ، والتي قد مر الحديث علی بعض ظروفها وألوانها ، وأضفنا إلیه صورة مما قد یكون جرى ویجرى مثلها فی

واقع الحياة وقتئذ فطرحها محمد بن سالم على أستاذه محمد بن سحنون للتعرف إلى حكم الله تعالى فيها وفي نظائرها ، وهي تمس أيضا جانبا أخلاقيا مرتبطا بالوازع الديني ومدى سيطرته على إرادة الناس وهيمنته على سلوكهم واصطباغه بتقوى الله وخشيته وعدم اصطباغه بهما ، والتي تتمثل في السؤال عن حكم نكاح من هرب بالمرأة وقد مكثت عنده أياما ثم عقد عليها قبل الاستبراء (50) ، قد نستطيع أن نخرج منه بصورة حول المرأة في ذلك العصر من حيث معاملتها وحجابها ، ومن حيث مالها وما عليها من حقوق وواجبات (51) ، ومن حيث ما يكتنفها من ظروف الحياة داخل المجتمع القيرواني ومكانتها منه .

الغمرة ومجالسها :

ثم نتقل بعد هذا إلى ظاهرة اجتماعية أخرى لها مساس بمدى التمسك آنئذ بالتدين ورعاية الحرمات الدينية والوقوف عند حدودها وتجنب انتهاكها وانتهاك حماها والتحمس لها ، أو على العكس مما ذكرنا ، وذلك بمدى الاستهتار بها والاستخفاف بمخافة الله حتى لدى الطبقة الحاكمة من الولاة والأمراء .

ومعلوم أننا أمام أثر سحنوني . ومعنى ذلك أننا لسنا أمام أثر من قبيل آثار أهل الرأي من العراقيين الذين اجتهدوا في تفريع المسائل حتى بالغوا فيه مبالغة أصبح معها مرونة تشريعية ، يراد منها التمرس

(50) « الأجوبة » : ظ-14 .

(51) أي من أمثال ما جاء بيانه في جوابه عن قول السائل : « فهل على المرأة من خدمة الزوج شي' أم لا ؟ فأجاب ابن سحنون عن ذلك بقوله : « في ذلك تفصيل واختلاف ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حكم على فاطمة ابنته بالخدمة الباطنة : من الطحن والطبخ للطعام وعجن الدقيق ونقش البيت وهو كنسه ، وفرش المضجع لاغير . وقضى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بما عدا ذلك من الخدمة الظاهرة » : الأجوبة : و-15 ، ظ-15 .

على التفقه والتمرن على الاستنباط والتخريج وربط المسائل والفروع بأصولها ، وتكوين الملكات في ذلك حتى نعد حديثه عن الخمرة وما تابعها هنا من هذا القبيل ، الذي هو من قبيل الافتراضات العقلية الممكنة الوقوع لا الحتمية الوقوع فعلا ، فالسؤال عنها لا يقوم حجة على ضرورة وقوعها ، وإنما هو اعداد للأحكام استعدادا لما عسى أن يحصل وينزل من الوقائع والأحداث في المستقبل . وإنما نحن على العكس من ذلك ، أمام أثر من آثار أتباع إمام دار الهجرة ومذهب أهل المدينة والحديث . فالسؤال والجواب الواردان على ابن سحنون في أجوبته لا يراد بهما غالبا إلا التعرف الى حكم الله في أشياء يغلب على أمرها . أنها وقعت ونزلت هي بنفسها أو شبيه بها وقريب منها من طوائف اجتماعية مختلفة .

وعلى هذا المعنى يكون في نظرنا سؤال محمد بن سالم عن الخمرة ، وما يكون في حضرته من ألوان المآكل وما يعد لها من أصناف الفواكه ، مما يشعر أنه يقصد إليها وإلى مجالسها في البيوت لإعدادا وتناولا ، حتى من طرف بعض الحكماء والمسؤولين ممن عبر عنهم بهؤلاء الولاة الجائرين .

إننا نجد مرة يسأل ابن سحنون عن طعام الشاربين للخمرة ، وعن اللحم الذي يهيأ لهم ، وعن الاستماع إلى لهوهم والأكل من الفواكه التي تقدم اليهم من مثل الرمان والتفاح والسفرجل (52) ، ومرة أخرى يسأله عن العنب يشتريه الرجل ليعصره خمر (53) ، ومرة ثالثة يسأله عما يكشف عن شيء من الاستهتار والاستخفاف وعدم إقامة وزن للأحكام الشرعية وعدم تهيب لحدود الله ، مما قد يفهم منه أن إقامة الحدود في مثل الخمرة آثذ مما يستهان به ، إذ يظهر من خلال كلامه أن شارب الخمر قد يبلغ به الأمر أن لا يرى حرجا من الجهر بتناولها ولا يعتريه خوف ولا وقار للقائمين على الأحكام من الولاة في شأنها حتى انه قد يتعدى على من ذبح شاة أو بقرة فيرش لحمها بالخمرة (54) مستخفا لا يخشى عقوبة ولا ردعا ،

(52) « الأجوبة » : ط-37 ، و-38 .

(53) نفس المصدر : و-38 .

(54) نفس المصدر والصفحة .

ومرة رابعة يسأل شيخه عن الولاة أنفسهم ، ممن سبق أن قلنا : إنه وصفهم بالولاة الجائرين ، إذا ما كلفوا أهل المنزل النازلين عليه أن يحضر لهم خمرًا ضمن سائر ما يطلبونهم به من المغارم « وهل يسوغ لأهل الفضل والصلاح والسداد أن يشتروه ويعصروه بأيديهم ويناولون ذلك بأنفسهم مداراة على أنفسهم وعن حريمهم » (55) . يبحث محمد بن سالم عن كل هذه الأشياء وكأنه في مجتمع يباح فيه مثل هذا الشراب وصنعه وتناوله والاجتماع عليه وحول موائله .

كرم وملاطفة ومواساة :

ومن الظواهر الاجتماعية التي كشفت عنها أجوبة الإمام محمد ابن سحنون ظاهرة الكرم والإطعام في الأوساط القبروانية ، وظاهرة التضامن والتآلف وحسن الجوار ، وظاهرة الضيافات الدورية التي تقام فيها المتآدب من أجل نزول الولاة والأمراء على القوم ، وما يتبع كل هذا عادة من ظواهر التفاخر والتباهي بالكرم والسخاء .

نجد ما يدل على كل هذا أو ما يقاربه عند جواب ابن سحنون عن سؤال الرجل « عن قوم لهم عادة فيما يرد عليهم من الضيافات فيجمعون لهم طعاما ويجعلونه بينهم متابوة . فمن بلغته نوبته أطعم ولا يجد عن ذلك محيصا . فإن لم يفعل رحلوه عنهم » (56) . فيكون ذلك لونا من ألوان الإكرام مشوبا بشبه الإجبار ، وعادة بدوية تكاد تكون قانونا عرفيا ، من يحيد عنه ولا ينزل عنده يعاقب بالنبد والطرد والترحيل . كما نجده عند سؤال ابن سالم على ما يمكن أن نسميه بالضيافات المتبادلة ، مع ما في ذلك من الطرافة التي تصور ما بين القوم آئذ من حسن المعاملة ولطف المجاملة مما لا يبعد كثيرا عما يجري في عصرنا هذا ، إلا أن الذي كان بينهم

(55) نفس المصدر : ظ-41 .

(56) نفس المصدر : و-38 .

كان على المستوى الشعبي ، والذي يجري في عصرنا هو على مستوى الحكومات والرؤساء عند التزاور فيما بينهم . وذلك ما جاء في قول ابن سالم : « فالرجل ينزل على قوم بالارتحال بأهله فيذبون له شاة أو بقرة ، أو يصنعون له طعاما من غير ذبيح ، ثم يصنع هو أيضا طعاما فيرد إليهم حينئذ أو عند ارتحاله عنهم » (57) . أما ما يجري بين الجيران من التهادي فيما بينهم من كل ما يجد عندهم من ثمار و غلال و طعام في المناسبات ، فقد نستوحيه من قوله : « ... وما يجري من الطرف والهدايا بين الجيران ... فأهدى من ذلك لجاره هدية ، ثم إذا طرأ عند المهدي له مثل ذلك رد لجاره أيضا ما أمكنه » (58) ، كما نستروح ذلك التألف والتأخي والتوادد ، وتبين ما يتجلى في الأعياد والمواسم العظيمة من المودة وحسن المعاشرة وعظيم الاحتفال بها فيجعلها من المناسبات التي تحيي سنة التزاور والتلاطف المرغوب فيها شرعا . نستروح كل هذا من سؤاله عن القوم قد « جرت عادتهم في الأعياد وفي المواسم العظيمة أن يصنع كل واحد منهم طعاما في بيته ويدعو إليه جيرانه وقربته وغيرهم من الناس ، أو يجمعوا طعامهم في بيت واحد ويجتمع عليه أهل الطعام » (59) ومن هذا الباب أيضا ، وقد جرت به العادة آنئذ ويبدو أنها هي أصل ما يجري في البوادي الى عصرنا هذا ما ورد في سؤال السائل « عن الطعام الذي تجري به العادة بين القرابة والأصحاب في الأعراس ، وإذا ولد لرجل مولود وأراد أن يختنه أو أراد النكاح وضع وليمة فيواسيه قربته وأصحابه بطعام وادام ، إما حبا أو دقيقا أو طعاما مصنوعا مطبوخا ، ويرد له مثل ذلك إذا كان عنده مثل ما ذكرناه من العرس » (60) .

والذي يظهر أيضا ، وإن كان قريبا من هذا الذي نحن فيه ويمكن أن يعد من قبيل التضامن الاجتماعي المعروف في عصرنا ، متحققا في شكل

(57) نفس المصدر : ط-40 .

(58) نفس المصدر والصفحة .

(59) نفس المصدر : و-41 .

(60) نفس المصدر : ط-40 .

من أشكاله لولا حرمة المساجد ، أن الولاة كانوا ، إذا ما حل رمضان المعظم ، يأمر الواحد منهم « ان توقد النيران ويصنع الطعام في ناحية المسجد للمساكين والأيتام يفترون عليه » (61) . ولعل هذا يشير إلى أن الدولة الإسلامية قد عرفت وجسمت هذا اللون من الخدمات الاجتماعية منذ أيامها الأولى ، قبل أن يثبته غيرها من الدول والمجتمعات غير الإسلامية الأخرى .

ومن العادات التي مازال جانب منها معمولاً به في بعض البوادي التونسية خصوصاً عند موسم جزّ صوف الأغنام ما كان متمثلاً في أن الرجل يطلب « جماعة من الناس للحصاد أو لجني الثمار بأجرة أو بغير أجرة ويصنع لهم طعاماً » (62) .

وطبيعي أن مثل هذا الذي جاء ذكره من الإطعام وتعدد مناسباته وظروفه والتداول عليه ، يبعث في النفوس ، خصوصاً الضعيفة منها والمريضة ، نوعاً من الكبرياء والزهو تتولد عنه فيها عادة التباهي والتبجح بالكرم والسخاء . ولهذا نجد محمد بن سالم يسأل شيخه عن الرجلين يتفاخران ويتعالى فيما بينهما فيقول أحدهما للآخر : « هات أنا وأنت ، قطعنا هذا المنزل عشرة أيام أو أقل أو أكثر ، فأخذنا في إطعام الناس على وجه التفاخر والمباهاة » (63) .

ولعل سؤاله عن طعام الجنائز (64) ، وما جاء في الجواب عنه ، يشعرنا بما كان معروفاً عندهم ، ومازال متبعاً ومعمولاً به في بعض الأوساط التونسية وفي العاصمة بالخصوص ، من مواساة أهل الميت بصنع الطعام وتقديمه لهم وللقادمين عليهم ، كما قد نستفيد منه أيضاً ما كان من بعض الأوساط في المآتم ، من إقامة النوايح وما يتبع ذلك من الصراخ

(61) نفس المصدر : ط-50 .

(62) نفس المصدر : و-38 .

(63) نفس المصدر : و-41 .

(64) نفس المصدر : و-37 ، ط-37 .

وخمش الوجه (65) ، وغيره مما هو مذموم شرعا ومنهي عنه ، وما زال شائعا ومعروفا خاصة في البوادي والأرياف في عصرنا هذا .

جوانب من الحياة الفلاحية :

ثم إن المتصفح لكتاب « الأجوبة » هذا يستطيع أن يجمع لنفسه ما يكون صورة للحياة الفلاحية خصوصا والحياة البدوية عموما ، فيقف على المتعاطين لها وهم يستغلون الثيران للحراث ، ويدرسون ويحملون على البقر . ولعل البعض منهم كان يقصد عند شرائه لهذا النوع من الحيوان ، فيما يقصد إليه ، أن يتخذه لمثل تلك المرافق ، مما أثار السائل إلى محاولة التعرف إلى أنها هل ترد « إذا هي لم تدرس ولم تحمل » (66) ، وأن الثور إذا استعاره الرجل للحراث فقتل به أمر فذبحه الحارث هل يلزمه الضمان ؟ (67) ، ويسترعي انتباهه أيضا أصحاب الزرع ، وقد آذتهم المواشي بالاعتداء عليه ، فيحاولون دفعها عنه ، فلا يجدون أحسن وأسلم من إحاطتها بحفير كالخندق حتى لا تستطيع المواشي اجتيازها ، فيفعلون ذلك دون الخشية من تسليط الضمان عليهم لما يسقط منها فيه فيهلك (68) ، كما يقف على أصحاب الأجنة والفدادين ، قد أقاموا فلاحتهم من غرس أو حراث على نظام من الرعي ، يتمثل في إحداث السواقي لجلب المياه وتوزيعها على الفلاحين لكل منهم نوبة ، عليه أن ينتظرها ويستفيد منها ، زيادة على ما يمكن من استغلال الآبار والاستفادة منها بحسب الحاجة إليها . والظاهر أنه ليس للدولة في ذلك دخل ولا إشراف من قريب

(65) نفس المصدر والصفحة .

(66) وذلك في سؤاله التالي : « قلت له : أرى قوما عندنا يدرسون ويحملون على البقر ، أترى أن ترد بذلك إذا هي لم تدرس ولم تحمل » : « الأجوبة » : و-31 .

(67) نفس المصدر : و-47 .

(68) هو المعنى الذي نستوحيه من جواب ابن سحنون الذي جاء فيه : « والذي أقول به : إنه لا ضمان عليه على كل حال . تقدم إليهم في ذلك أو لم يتقدم » : الأجوبة : ظ-47 . (أى نبههم إلى ما سيقوم به لحماية زرعهم من حفر الخندق حوله أو لم يحذرهم ولم يشمرهم بشيء من ذلك) .

أو من بعيد ، اللهم إلا إذا كان ذلك بواسطة المجالس الأهلية التي يمكن أن تكون موجودة عندهم ، وإن لم تشر إليها الأجوبة بما يثبت وجودها أو ينفيه عنها .

نستجمع هذه الصورة التي أشرنا إليها من مجموع أسئلة أربعة :

أولها : سؤاله عن « بساتين من نخيل ورمان وعنب . ولكل إنسان من ذلك المنزل جنان أو فدان يسقى جنانه وفدانه متى احتاج إلى السقي ، حتى مات وترك ابنا صغيرا ، فلما كبر الابن أراد أن يسقى جنانه وفدانه من ماء أهل المنزل . فقالوا له : مالك من نصيب بيتنا ... » (69) .

وثاني الأسئلة : هو سؤاله عن « رجل سقى جنانه أو فدانه ، ثم أطلق الماء إلى أرض جاره ففرقت ... » (70) .

أما السؤال الثالث : فيتعلق بمن « له جنان وقد غلقه وحصنه من كل ناحية . وفيه مجرى الساقية للعامة . فأثاه رجل في نوبة مائه بجري على الساقية لإصلاح مائه » طالبا من صاحب الجنان فتح بابه لينظر في حال الماء في الساقية . فمنعه من الدخول ، وقال له : إني أكفيك ذلك كله » (71) .

والسؤال الرابع : يتعلق بالمواشي والحفر حول الزرع وهو الذي جاء فيه قوله : « فرجل تؤذيه المواشي في زرعه فحفر حول الزرع حفرة فسقطت فيها فهلك . هل يلزمه ماهلك بذلك أم لا ؟ » (72) .

ونختم هذا الموضوع من الحياة الفلاحية بملاحظات أربع : تتعلق أولاها بالأرض الموات ، وتتعلق ثانيتها بخزن المياه للمرافق المنزلية ،

(69) الأجوبة : 30- .

(70) نفس المصدر : ط-45 .

(71) نفس المصدر : ط-86 .

(72) نفس المصدر : ط-47 ، وهو السؤال الذي أثبتنا جواب ابن سحنون عنه في تعليق رقم 68 من الصفحة السابقة .

وتتعلق ثالثتها بلقط الزرع والثمار من الأجنة ، وأما الرابعة منها فإنها تتعلق بالنحل واستغلاله .

أما بالنسبة للأرض الموات فالظاهر أنها كانت إلى ذلك الوقت متروكة لمن يعمرها ويحييها بالحرث والغرس والزراعة والبناء والانتجاع والرعي ، وبذلك تصبح ملكا لمن تصرف فيها واستغلها وعمارها ، دون غيره من الأشخاص الحسنيين أو المعنويين من المجتمع . وذلك ما يستفاد من قول ابن سحنون : « ... وهذا بخلاف من سبق إلى أرض وقال : هذا لي وقد سبقت إليها ، وأنا أحرثها أو أغرسها أو أبني فيها بنيانا ، فأنتى غيره فسبقه بالحرث أو الغرس أو البنيان ، فهذه لمن سبق إليها بالحرث دون الذي قال : هذه الأرض لي ، ولم يعمل فيها شيئا من أسباب الإحياء ، وهو قول مالك وجميع أصحابه ، وكذلك من انتجع الأرض يرعاها ببهاثته وماشيته ونزل فيها ، فأثاه قوم آخرون فأرادوا التزول معه ومشاركته في الرعي . فهذه أيضا اتفق العلماء فيها أنها للأول الذي سبق إليها بالتزول أو الرعي . فله أن يمنع ما حوله وما تبلغه ماشيته في الرعي ، ولا يدخل فيها غيره إلا بإذنه ورضاه (73) .

وأما التي تتعلق بخزن المياه للمرافق المنزلية فهو ما يمكن أن نلاحظه من أن القوم كانوا يتخذون لذلك الجرار والخوابي (74) ، وهي أو ان مازالت معروفة ومستعملة عند بعض الطبقات الإجتماعية الى يومنا هذا . فتتخذ في بعض الجهات لحفظ المياه وخزن الزيوت والمخدرات الغذائية التي يحتاج اليها كامل السنة .

(73) الأجوبة : ظ-33 ، و-34 .

(74) وذلك ما أثاره السؤال التالي : « وسألت عن رجل أتى بدقيق إلى رجل يمجته له ويغيزه له فيجعل صاحب الدقيق يصب الماء من الخاية الذي يمجن الدقيق . فلما فرغ منه وجد فارة ميتة في الخاية . فقل من ترى مصيبة العجين ؟ هل على صاحبه أو على الذي يمجته ؟ » : نفس المصدر : و-50 .

وتأتي الملاحظة الثالثة فيما هو معروف وما زال معروفا في البادية ، وعند من يعيشون عيشتها من الفلاحين . ذلك أن مواسم الحصاد وجني الثمار تكون عندهم مناسبات يقع فيها التوسع على من كان محدود الرزق والدخل ، ومن كان في حاجة إلى المساعدة والترفيه عليه في معاشه كما يقع التساهل معه فيها في شبه الأعياد والأفراح . فكان الواحد يبعث بخادمه أو زوجته أو ولده « يلقط الزرع والزيتون أو الثمر في أجنة الناس وفدا دينهم » (75) . وهو ما أدركنا شبيها له في عهد غير بعيد عند بعض من لهم حيطان من اللوز مثلا . فكانوا يسمحون لأبنائهم وأبناء عمالهم أيام موسم القطف والجني بجمع ولقط ما يتخلف على رؤوس الأشجار أو ما وقع طمسه في التراب وغفل عنه العملة لفائدة هؤلاء الأطفال .

والملاحظة الرابعة هي تلك التي نهينا إليها سؤاله عن بيع النحل بالطعام بما يشعر بالاهتمام بهذا النوع من الفلاحة خاصة ، حتى أن الناس قد انشغلوا به فأخذوا ينتظرون جواب ابن سحنون في هذه القضية بالذات (76) . ذلك أن فلاحة النحل عند القوم كانت ، فيما يبدو ، رائجة ، وأنهم كانوا حريصين على اقتناء النحل وتربيته حتى أنهم ينصبون بغية صيده الأجباح في الشعاب والجبال والوهاد بل وحتى في العامر من الأرض كالمسارح وغيرها . ولعل هذا هو ما يفسر تعرضه إلى الحديث عن النحل في غير ما موضع من الكتاب (77) .

الوان من حياة العامة :

والذي لا يبعد أن يكون مطبوعا به الكثير من عناصر المجتمع آنئذ ، ما طبعت به الأوساط العامة من قلة الورع وعدم تجنب المزالق وما لا

(75) نفس المصدر : ظ-7 .

(76) جاء مصرحا بهذا فيما يلي من « الأجوبة » : قال ابن سالم « وسألت عن بيع النحل بالطعام أترى ذلك جائزا أم لا ؟ وقد نزلت المسألة ببلادنا وكانت موقوفة على جوابك » نفس المصدر : و-24 .

(77) انظر « الأجوبة » : و-55 ، و-56 .

يلقى بالمجتمع المسلم ، فلتقتي بمحمد بن سالم وهو يبحث عن مسألة الجعل لإخراج السرقات وإرجاعها إلى أصحابها « فيسأل شيخه ، ولا يرى في ذلك بأسا ، عن حكم الجعل يطلبه السارق ليرجع الأشياء المسروقة إلى أصحابها (78) . وكأن هذه القضية أصبحت لديهم من الأمور المألوفة التي عمت بها البلوى . حتى إننا لم نلاحظ ملامح الامتناع والانعراج على الشيخ مما طرح عليه من الاسئلة حولها على خلاف ما لاحظناه عليه ، وهو يجيب على مسألة طبخ الطعام في المساجد باذن من الولاة لإفطار المساكين والأيتام في رمضان (79) ، رغما عما فيها من شائبة البر والخير والعمل الصالح . ولا اعتبار في نظرنا لما قد يفترض من الفارق بين القضيتين وكتلتهما مرفوضة شرعا .

وليس بعيدا أن يكون ما كان يظهر من طرف بعض الخلفاوات (80) في عهد الإستعمار الفرنسي وحتى في أواخر أيامه من هذا القبيل الذي يتعلق بالسرقات أثرا لما كان موجودا آنئذ قد انتعشت جرثومته فعاود النفوس المريضة في ظل وعلى يد أولئك المحكام .

ومما انطبعت به الحياة العامة أيضا ما كان عليه القوم آنئذ من التسرع في الأيمان والالتجاء إليها في أدنى المناسبات بدون داعية أو اضطراب لها وبدون حاجة ملحة إليها ، ذلك أن ظاهرة الأيمان والتسرع إليها وصدورها منهم لأوهى سبب وأقرب مناسبة هو ما نجد أمثلة عديدة عليه في « الأجوبة » ، خصوصا في « فصل السؤال عن الأيمان » (81) ، وهكذا تبدو حالة الورع واهنة وضعيفة قد تبعثها ولاشك قلة الاستقامة والعدالة في الناس مما جر محمد بن سحنون وهو يتحدث عن الشهود إلى القول : « وإن كان العلول على الحقيقة في وقتنا هذا قليلين أو معدومين في الحاضرة والبادي » (82) . يؤكد هذا الذي ذهبنا إليه في نظرنا ،

(78) نفس المصدر : و-37 .

(79) نفس المصدر : ط-50 .

(80) الخلفاوات هم نواب العمال في عهد البايات . وهم كالمعتدين بالنسبة للولاة في عهدنا هذا .

(81) أجوبة ابن سحنون : ط-41 .

(82) المصدر السابق : ط-6 .

ما لحناء من إلحاح السائل في أسئلة له كثيرة ، ومن تركيزه الملحوظ في غير ما موضع على التعرف عما إذا كانت القضايا التي يثيرها مما يقدح في شهادة أصحابها وإمامتهم معها . وذلك في مثل قضية تكليف المرأة بما هو بعيد عن واجباتها الزوجية (83) ، ومثل قضية الجزار يبيع اللحم بنقود سلمها للمشتريين مقابل طعام إلى أجل (84) ، مما يؤول في الحقيقة إلى بيع الطعام بالطعام إلى أجل ، وفي مثل قضية تعليم الصبيان في المساجد (85) . ومثل ذلك كثير (86) .

ولعل هذا مما جعل المناخ مساعدا جدا لظهور المبتدعة وانتشار الزنادقة « الذين يقفزون ويشطحون ويزعمون أنهم مرابطون وصالحون . أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » (87) ، ولأخذهم مكانهم في المجتمع ورواج أمرهم في أوائل القرن الثالث الهجري في المجتمع القبرواني .

هذا وبجانب ما لاحظناه من بوادر الانحلال ومظاهر الميلان عن الروح الإسلامية والتمسك بالأوامر واجتناب النواهي ، نجد ظاهرة يحسن الوقوف عليها والتنبيه إليها . وهي ما لفت نظرنا في سؤاله « عن رجل مسلم وكان له جار نصراني ، وعنده خنزيرة يحلبها ثم رضعها عجل أو شاة المسلم ما الحكم في ذلك ؟ » (88) ، مما يوحي بما يتمتع به النصراني آنئذ في ظل الحكم الإسلامي وداخل مجتمعه من حرية في ممارسة مالا يروونه ممنوعا عندئذ وإن كان محضورا عند المسلمين أو قد يلحقهم منه بعض الأذى . وهكذا يسمح لهم بتربية الخنازير الخلائب في مجاورة من له أنعام من المسلمين لها خراف أو عجول يمكن أن ترضع من تلك الخنازير .

(83) المصدر السابق : ظ-15 .

(84) نفس المصدر : و-23 .

(85) نفس المصدر : ظ-52 .

(86) انظر على سبيل المثال من نفس المصدر : و-51 .

(87) الأجوبة : و-9 .

(88) نفس المصدر : ظ-49 .

التعليم :

ثم إن المتأمل في « أجوبة ابن سحنون » يسترعى انتباهه ما جاء فيها ويفيد أن التعليم في ذلك العصر لم يتأتم بعد ، بل ما زال يتمتع بحريته ممارسة وانشغالا ، وأن الدولة ما كانت تقوم إلى ذلك العصر بتكاليفه وشؤونه أجرا وتنظيما ، وأن أجور المعلمين كانت على حساب المتعلمين ، وأن البعض من الناس كانوا يقومون بالتدريس أو التلقي داخل المساجد ، وأن البعض يفعل ذلك داخل بيوت يكتريها المنتصب للتعليم على حساب أولئك المتعلمين أو آبائهم ، وذلك ما كان يفعله الإمام سحنون والد الإمام محمد صاحب كتاب « الأجوبة » رحمهما الله ، إذ كان « يكري بيتا ويعلم الصبيان فيها بأجرة » (89) .

جهاز الحكم وبعض مظاهر الفساد فيه :

ولقد يبدو من خلال « الأجوبة » أن جهاز الحكم في عصر ابن سحنون ينقصه أو ينقص الكثير منه شيء غير يسير من التراخية والنظافة وحسن السلوك والتمسك بالعدل . فلقد تعرض صاحب الكتاب إليهم في كثير من القضايا ، وكلما مر بذكرهم وشحهم بما وصفهم به في كتابه هذا من الظلم والجور والتساهل في حرمان الله ملحا على ذلك ، ومشيرا إليهم بصيغة « هؤلاء » في بعض الأحيان دون سابق ذكر لهم منه ولا تقدم معاد اسم الإشارة عليه ، إيماء منه إلى أنهم أصبحوا من المعرفة والشهرة في مقام يتبادرون فيه إلى الأذهان إذا ما وقع التعرض إليهم والحديث عنهم ولو بأدنى إشارة . من ذلك مثلا أنه لما سأله تلميذه عن الحيازة على المرأة أجابه مستثنيا لهم بقوله : « ... إلا أن يكون الحائز الذي بيده الأرض من أهل العدا والظلم . فلا حيازة على الضعيف من الرجال الذي لا يقدر على إدراك

(89) نفس المصدر : ظ-52 .

حقه فكيف بالمرأة » (90) . ولعله يشير بقوله : « وغيرهم » إلى بعض قضاة العصر ممن عرفوا بالظلم والتعدي . وذلك كالقاضي ابن الجواد الذي أحاله الأمير محمد بن الأغلب على سحنون لما تولى القضاء « إذ ظهرت عليه أموال تلدد في قضائها ، فضربه على ذلك بالسوط » (91) ، ومثله أيضا القاضي سليمان بن عمران الذي عرف بمواقف ظلمه وتعديه حتى على أخص الناس به ومن كان له عليه يد التقديم والتصدير ، وفضل نعمة توليه القضاء والكتابة عندما كان قاضي القيروان سحنون بن سعيد في شخص ولده محمد بعد وفاة أبيه وتولي ابن عمران مكانه (92) .

ومن هذا القبيل أيضا ما ورد في السؤال عن حكم تعليم أهل القرآن والسنة « لهؤلاء الأمراء الجائرين الذين يأخذون أموال الناس بالظلم والعدوان » وعن حكم الأجرة التي يأخذونها منهم مقابل تعليمهم أو تعليم أبنائهم القرآن والسنة (93) . ثم إنه في سؤاله عن طعام الأمراء الجائرين نجده يشير إلى ظلمهم وظلم عمالهم موضحا أنهم « يأخذون أموال الناس بغير حق ويضعونه في غير حق » (94) ، وهو لون من ألوان الظلم لا يقل تعديا وفضاعة وجورا عما جاء عند سؤاله عن حكم فضلة الظلمة والأكل معهم فيطرح بحديثه هذا بين أيدينا لونا آخر من ألوان ظلمهم ، ما أشبهه بما كان يجري من العمال وخلفائهم ، في عهد الاستعمار ، إذا ما نزل عليهم وفي ضيافتهم المقيم العام (95) او من لف لفه من الموظفين

(90) نفس المصدر : و-25 .

(91) انظر ترجمة سحنون في كتاب طبقات علماء افريقية لمحمد بن الحارث الخشني : ص 101 وما بعدها ، نشر الشيخ محمد بن أبي الشنب .

(92) نفس المصدر السابق .

(93) أجوبة ابن سحنون : و-40 .

(94) قال محمد بن سالم : « وسأله عن طعام الأمراء الجائرين الظالمين المروفين بالظلم والعدوان على أموال المسلمين فيأخذون أموال الناس بغير حق ويضعونه في غير حق ، إذا بعت القبيلة رجلا أو رجلا منهم يدفعون إليهم ما كلفهم من المغارم ، أو يشكون إليهم ظلم عمالهم ويستغيثون إليهم من جورهم ، ويمكنون عندهم مدة . هل يحل لهم أن يأكلوا من طعامهم أم لا ؟ » الأجوبة : و-39 .

(95) وهو الممثل للحكومة الفرنسية لدى « الباي » بتونس في عهد الحماية .

السامين الفرنسيين ، فيأخذونهم معهم في زيارة للقرى والوادي التونسية . وهناك كانوا يفرضون على القبائل آتئذ ما لا يبعد كثيرا عما كان يفرضه قسرا وقهرا أولئك الظلمة من الأمراء والحكام الذين يتحدث عنهم ويذكر أنه « اذا ما نزل برجل أهل الظلم والعدوان فطلبوه أن يصنع لهم الطعام بالقهر والغلبة ، فربما اشترطوا عليه ذبح شاة أو غيرها ، فيفعل ذلك كله بغير طيب نفس ... » (96) . ثم هو يبعد أسطر قليلة من هذا الذي تعرض إليه يذكر لنا أن هؤلاء الولاة الجائرين قد يكلفون أهل المنزل النازلين عليهم خمرا فيما يكلفونهم به ولربما يضطرون إلى شرائه أو عصره بأيديهم « ويناولون ذلك بأنفسهم مداراة على أنفسهم وحريمهم » (97) .

ولعل هذا الظلم وما أرق كواهل الناس من هذه المشقة ومن كثرة الطلبات الجائرة قد دفع بالقوم في كثير من الظروف إلى ما يحملهم على التحيل عليهم بمثل مغالطتهم في المغارم وحساب دفعاتهم . ولربما يجرمهم أولئك الولاة فيكلفونهم الأيمان الفاجرة ، ويحملونهم ، كرها وتقية على أنفسهم ، على الأيمان الكاذبة أنهم ما غالطوهم عند الحساب وأنه لم يبق عليهم شيء من المغارم المطروحة عليهم (98) .

والظاهر مما ورد في الأجوبة ، ويقرب أن يكون هو الواقع الذي لا شك فيه ، أن هؤلاء الولاة والأمراء والعمال لا ينتهون إلى تلك المناصب التي انتهوا إليها بمرجح علمي يبرزون به على غيرهم ويؤهلهم لتبوؤ ما انتهوا إليه من سلطة ونفوذ ، ولا بفضل وتقوى في سلوكهم وسيرتهم ولا بنزاهة وتقفه يرشحهم للتقدم والصدارة ، وإنما هو بأشياء أخرى غير مشروعة ، وغير محصورة في باب من الأبواب ، وغير مكشوف عنها في هذا الكتاب ،

(96) الأجوبة : و-41 .

(97) نفس المصدر : ط-41 .

(98) قال محمد بن سالم : « وسألت عن رجل تحاسب مع الأمير الجائر في مفرم قومه ، وقد دفعه له ، فقلبه الرجل في الحساب ، وحط الأمير عن قومه مالا كثيرا . فاتهمه في ذلك الأمير ، فقال له : قد بقي عليك من المغرب كذا وكذا . فقال الرجل : قد أديته لك كله . فما بقي علي شيء منه . فاستحلفه الوالي فحلف له ما بقي علي ولا على قومي من مفرمك شيء فهل تراه حائثا أم لا ؟ الأجوبة : و-42 .

ذلك أن « الأجوبة » قد كشفت لنا فيما تعرضت إليه في شأنهم أو على الأقل في شأن البعض منهم ، عما كانوا يقومون به من أشياء لا تدل إلا على جهلهم أو على أنهم متساهلون في جانب دينهم ، والسهر على تطبيق ما جاءت به الشريعة السمحة . ومن أجل هذا نراهم لا يجدون حرجا مثلا في انتهاك حرمة المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، بإيقاد النار داخلها ، وبصنع الطعام في ناحية منها للأيتام والمساكين ، لإفطارهم في شهر رمضان المعظم . وهو صنيع لا يقدم عليه إلا جاهل بتعاليم دينه ، أو مدفوع بالحرص على مركزه فيدفعه إلى الدعاية واسترضاء العامة ، والعمل على ميلهم ، وكسب نصرتهم ، والفوز بمؤازرتهم له والوقوف في جانبه عند الاقتضاء ، ولو كان على حساب الحرمات وحفظ المستقبل (99) .

قواعد وأصول قضائية :

أما ما يتعلق بالقضاء وما يتصل به من قواعد وأصول ، فإننا نجد في « الأجوبة » بعض الإشارات إلى ما كان يعتمد عليه منها في أحكامهم ومجرى قضائهم . نستوضح البعض منه من خلال ما جاء ضمن بعض القضايا المطروحة بغية الإجابة عنها ، سواء في سؤال السائل أو في جواب ابن سحنون . من ذلك مثلا :

أ - إنهم كانوا يعتمدون في سير قضائهم على العرف الجاري . فلا يهتمون عادة البلد فيما اعتاده أهلها في معاملاتهم ، وما ألفوه في مجرى حياتهم . وذلك ما يستخلص من « الأجوبة » حينما نقلت لنا عن ابن سحنون أنه قال في جوابه عن السؤال على البقر هل ترد على بائعها إذا هي لم تدرس ولم تحمل : « الناس على سنتهم وعاداتهم وعرف بلدهم » (100) .

(99) نفس المصدر : ط-50 .

(100) نفس المصدر : و-31 .

ب - وانهم كانوا يقيمون وزنا لشهادة الاسترعاء . وهي شهادة سرية ، يقيمها صاحبها سرا وبدون أن يعلم بها خصمه الذي تعذر على صاحبها المذكور معه الوصول إلى حقه كاملا . فيضطر إلى مصالحته ظاهرا ، ويشهد الشهود باطنا أنه مازال على حقه وأنه يطالبه به كلما وجد إلى ذلك سبيلا . ذلك ما نقلته « الأجوبة » عن ابن سحنون عند إجابته عن السؤال على من صالح ببعض حقه مكرا ومكيدة الرجل الذي جحدته إياه ، وليس له من سبيل للوصول إليه (101) .

ج - وانهم لا يرفضون شهادة الشاهد المسن الهرم مادام ذلك الشاهد ثابت العقل ضابط الشهادة مميزا . ولا عبرة بالسن خلافا لمن لا يقبل شهادة الرجل المسن الهرم . وهكذا « قال محمد بن سحنون : وهي (أى قبولها) الصحيح . وبه جرت الأحكام ببلدنا عند حكام العدل » (102) .

د - انهم كانوا يرون سجن المتهم في القضايا الخطيرة ، حيلة وتحفظا ، حتى تحصل براءته . وهو ما أجاب به محمد بن سحنون في قضية القتل الذي وجد قرب قرية أو دار أو دوار ، وأراد أولياء المقتول مطالبة أهلها بدمه (103) .

(101) قال محمد بن سالم : « قلت له : فما قولك في رجل له قبل رجل آخر حق فجحدته إياه أو ماطله بموضع لا يمكنه الإنصاف منه . فصالحه ببعض حقه بمكر ومكيدة ، ثم لقيه بموضع يمكنه فيه أخذ حقه منه وأفيا ، أو وجد بينة على ذلك أي على ما جحدته فيه وأراد نقض الصلح وأخذ حقه ، هل له ذلك أم لا ؟ قال : ... وأما في الجحد فإن أشهد قبل الصلح واسترعى الشهود وقال : اشهدوا أن فلان بن فلان جحدني وأنا أصلحه ، فإن وجدت بينة على حقي ، أو إن قدمت بيتتي إن كانت غائبة ، فأنا أطالبه بالجميع . فإن فعل هذا فله القيام ببيتته ونقض الصلح وأخذ حقه ... » الأجوبة : 9- .

(102) نفس المصدر والصفحة .

(103) قال محمد بن سالم : « قلت له : ولو وجد قتل مطروح في غابة من الأجنة أو في غير غابة إلا أن ذلك في قرب قرية أو دار أو دوار ، فأراد أولياء المقتول مطالبة من هو قريب من الناس ، وأرادوا أن يقسموا ، وطلبوا القسامة عنهم . أليكون لهم ذلك أم لا ؟ قال لا . ولا يؤاخذ أحد بذلك . ولا يلزمه اليمين على المتهمين بالدم ، وإنما عليهم السجن ، حتى يقرؤا به أو تتبين براءتهم من ذلك » ، نفس المصدر ، و- 64 .

هـ - وانهم كانوا يعتمدون الإقرار الذي يؤخذ من السجين تحت الضرب والتهديد . وهو قضاء سحنون ، واختيار ابنه محمد إذا كان الإقرار من « متهم معروف عند الناس بالتهمة والشر في قديم الزمان » (104) .

و - وانهم كانوا لا يقبلون الشهادة إلا إذا كان الشاهد عارفا بالفرائض ، ومقيما لها على أحسن وجه تقام به والإسقطت . وهو ما يؤخذ من جواب ابن سحنون على قول ابن سالم : هل يسأل الشاهد على فرائض دينه ووضوئه وصلاته وزكاته ؟ (105) . ومعنى ذلك أنهم كانوا شديدي التحري في تدين الشاهد ، ومدى تدينه ومعرفته بدينه . فمن لا دين له لا شهادة له . ولعل ذلك هو الشاهد الذي حدد حالته ابن عاصم حين تعرض له بالتعريف في تحفته عند قوله :

والعدل من يجنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر
وما أبيح وهو في العيان يقدر في مروءة الانسان

العدل والأعوان :

لقد تكررت كلمة العدالة والعدل في الأجوبة كثيرا ، وانتهينا من مجموع ما ورد فيها إلى أن الشهود العدل ليسوا منحصرين في طائفة معينة ، اتخذوا الإشهاد مهنة لهم ، يتصدرون لها بموجب توفر شروط معينة ، وأهلية معينة ، كما هو الحال بالنسبة لما يتبادر إلى أذهاننا ، وبات معروفا لدينا ، من إطلاق لفظة العدل على أشخاص يقومون

(104) نفس المصدر : ظ-64 .

(105) فأجابه محمد بن سحنون بقوله : « اختلف أهل العلم في ذلك . فقيل : يسأل وقيل : لا يسأل ويترك إلى وقت الوضوء والصلاة . فإن عم وضوئه وأكمله وأحسن في فعله ، وأكمل الصلاة وأنتم ركوعها وسجودها وأتى بها على أكمل حال أوصافها في الفرائض والسنن والفضائل ، فشهادته جائزة من غير محنة في سؤاله . وإن أساء في طهارته وصلاته فشهادته ساقطة » . أجوبة ابن سحنون : ظ-3 ؛ وبذلك يتبين أن الخلاف في سؤاله أو تركه حتى يحكم على معرفته لها ليس خلافا في أصل القضية . وإنما هو في الاكتفاء وعدم الاكتفاء بمعرفته لها من خلال فعله أو من خلال قوله .

بهذه المهمة مهنة واحترافا ، كما هو الشأن بالنسبة لمهنة المحاماة والعدالة والعدول المنفذين . ومعنى ذلك ، أن العدالة بهذا الاطلاق يبدو أنها غير معروفة عندهم ، وإنما المراد عندهم بالعدول هم الأشخاص الذين توفرت فيهم شروط العدالة والاستقامة والتبريز ، على حالة تجعلهم مرضيين لدى من يعرفهم من الناس (106) .

ولقد تعرضت « الأجوبة » إلى الأعوان وأجرتهم ، في إشارة خاطفة ترشد إلى أن هناك حرسا وجندا ، وإن هناك أيضا من عبر عنهم برجال القضاة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإنه قد أتى بما يفيد أن القاضي يبعث برجاله لاستخلاص الديون . ثم هو إذا بعث برجاله هؤلاء لإكراه جاحد الحق على النزول عنده ، وتمكين أربابه منه ، فإن أجرتهم على هذا الأخير مادام هو الذي تسبب في تنقلهم والسعي في استخلاص الحق منه كرها لا طوعا . ومعنى ذلك فيما يظهر ، أنهم ليسوا موظفين لدى الدولة ، وأنهم لا يستخلصون أجورهم من مرتبات شهرية قارة . وأما بالنسبة للجند والحرس ، فإنه لم يرد فيهم : « الأجوبة » سوى أن محمد بن سالم سأل شيخه عما إذا « امتنع المديان فأتاه صاحب الدين بالحرس أو برجل فقهره ، فأخذ منه أكثر من الدين . هل يغرم صاحبه ما أغرمه الجندي زيادة على دينه أم لا ؟ (107) . وهو ، كما يلاحظ ، كلام مجمل لا نستطيع أن نستخلص منه ما يفيدنا شيئا عن وضعية هؤلاء ، وما يتصل بها ، سواء فيما يتعلق بالجلب للخصم ومصدر الأمر به ، أو ما يتعلق بطريقته والاستجابة إليه . فهل كل ذلك بأمر الحاكم أم بالارادة الشخصية الحرة ؟ الحقيقة والواقع أن شيئا مما ذكر لم تأت الإشارة إليه ، ولا التصريح به . فهل هؤلاء المذكورين أو للبعض منهم مهمة شبيهة بمهمة العدول المنفذين عندها ، بحيث إن لهم الإمكانات التي يخولها لهم القانون والتي بها يملكون ما يقع إرغام المتلذذين به على الانصياع

(106) انظر في ذلك بالخصوص : ظ-5 ، و-6 ، ظ-6 ، من نفس المصدر .

(107) نفس المصدر : ظ-31 .

والامتثال للأحكام ما لهؤلاء ؟ ذلك ما لم تسعنا الأجوبة به ولا بالإشارة إليه .

متفرقات :

وليس بعيدا أن يكون محمد بن سحنون ، وهو يعلل سبب تفضيله لإمامة الفقيه في الصلاة على قارئ القرآن ، مما ظاهره لا يوافق ما جاءت به السنة النبوية من أمثال قوله صلى الله عليه وسلم : يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله ، عندما يقول : « ... وأما اليوم صار الناس لا يعلمون إلا القراءة فقط (أي قراءة القرآن فقط) . وقد صرف القراء همتهم إلى تقويم الحروف وتجويد القرآن ، وتصريف ضبطها دون معرفة أحكامها » (108) ، قلنا : ليس بعيدا أن يكون محمد بن سحنون يشير بذلك إلى ما أصبح عليه القراء من الانصراف عما كان عليه الصدر الأول من مدارسة القرآن واتخاذ مرجعا لهم في شؤون دينهم ، واستمداد أحكامه وبناء السلوك والتعامل على مقتضاها ، والتعرف إلى المقصد الأسمى من نزوله ، والتعبد بتلاوته ، باعتباره دستور أمة توجيهها وإدراكها ، وتعبدا وعملا ، لا للترنم به ، والتغني بآياته ، والوقوف عند أحكام الأداء وقواعد التجويد دون فهم لمعناه ، ولا علم بمقاصده ، ولا تفهم لأحكامه .

ثم إن هناك قضيتين اثنتين تعرضت إليهما الأجوبة أيضا :

أحدهما تلك التي تمثلت في ما يعانيه الناس من المغارم التي كانت تثقل بها السلطة الماسكة بتلابيب الحكم كاهلهم ، وما يرزحون تحته من كثرة الضرائب والأتاوات المسلطة عليهم ، فيلجأون بموجب ذلك إلى مغالطة أمرائهم فيما يجري بينهم وبينهم من حسابات ، ولربما تجلى ذلك فيما كانوا يخفونه من مداخيلهم عند التصريح بها لديهم ، وعندئذ قد يستحلفهم الأمير ، أو يستحلف من ناب عنهم لديه ، أنه ما بقي عليهم من المغموم شيء . فيحلف الرجل ، تقية على نفسه ومداراة على قومه ، أنه ما بقي عليهم شيء من ذلك .

(108) نفس المصدر : ظ-70 .

وثانى القضيتين هي التي تصور تحيل الجزار لبيع اللحم بالالتجاء إلى السلم (109) وهو ، كما لا يخفى ، من الحيل الفقهية التي تستخدم كثيرا في المعاملات ، والتي كان يجري شبيهه بها في عهد الحماية الفرنسية عندنا ، وبالأذات في الأوساط التي تتهيب كثيرا التعامل بالربا ، فيتعلق أصحابها بما يرون أنه يقصيه عن شبحه ويبعدهم عن التعامل به ولو ظاهريا ، سعيا وراء الصفقات المغرية الرابعة (110) . فيحققون بذلك ، حسب ظنهم ، نيل المغنم دونما الوقوع في المغارم .

هاتان القضيتان لا تخرجان في مجموعهما عما يكتنف المجتمع في ذلك العصر من إحدى الظاهرتين التاليتين على الأقل ، إن لم نقل من مجموعهما معا ، فهما :

أ - إما أن يقوموا دليلا على ما اعترى القوم من ضعف الوازع الديني ، والبعد بهم عن حرارة الحمس لما تمليه عليهم تعاليمه من الورع والاستقامة وخشية الله ، خصوصا وأن ابن سحنون يطرح أمامنا ، وفي مكانين اثنين من « أجوبته » ، ما يبعث على اليقين مما بات عليه الناس من ضعف مفعول الرادع الديني على نفوسهم ، سواء في ذلك من كان منهم في الحاضرة أو في البادية .

أما بالنسبة للبادية ، فإن الرجل يذكر لنا عنهم ، وهو يحيلنا على ما سبق أن قاله في حقهم (111) في « فصل الشهادة » ما نصه : « ... قال

(109) قال محمد بن سالم : « سألت عن الجزار يذبح ثورا أو غيره من اللحم ، فأراد أن يبيعه بالدرهم ، فعسر على الناس الدرهم . وأخذ الجزار الدرهم من عند نفسه ، فيعطيه للناس سلما على الزرع أو نقدا . فإذا ثبت البيع بينه وبينهم في الزرع ردوا له دراهم بيمينها في اللحم . أبجوز هذا أم لا ؟ قال : هذا عين الربا ، وهو حرام وهو كأنه في الحقيقة بائع لهم اللحم بالطعام إلى أجل . وذكر الدرهم لغو » .
الأجوبة : و-23 وما بعدها .

(110) وذلك أن بعض التجار كانوا يبيعون من استقرضهم سلعة بثمن مرتفع إلى أجل شريطة أن يعيد المشتري بيمينها إلى بائعها بثمن أقل . وهكذا يتسلم المدين مالا قليلا ليرجع أكثر منه في الأجل .

(111) أجوبة ابن سحنون : ظ-3 .

(ابن سحنون) : قد أخبرتك قبل هذا ، لأنهم لا يصلون الصلاة في أوقاتها ، ولا يرغبون في الجماعة والجمعة ، ولا يؤدون الزكاة على ما ينبغي في الشرع » (112) .

وأما بالنسبة للبادية والحاضرة معا ، فقد ذكر في حقهما ، وهو يجب عن شهادة الأمثل فالأمثل قوله : « ... وإن كان العدول في الحقيقة في وقتنا هذا قليلين أو معدومين في الحاضرة والبادية ... وأما اليوم ، فلا يوجدون في المدائن والقرى ، وفي الحاضرة والبادية إلا الأشباه .. » (113)

ب - وإما أن يقوموا دليلا على بعد الناس في مجموعهم عن إدراك الأحكام الشرعية ، والتمكن من الاطلاع على أسرارها ، وأبعاد أغراضها ، وعن عدم التعمق في المعرفة ، والتبحر في الفقه ، والتضلع في العلوم الشرعية عموما ، والتمكن من الكشف عن أسرار منابعها ، خصوصا فيما يتعلق بما جاء في القضية الثانية من القضيتين السابقتين .

ج - وإما أن يقوموا دليلا على كلا الظاهرتين معا . وهو ما لا يستبعد شأنه ولا يستغرب أمره ، زيادة على ما في الأولى منهما من الإشارة إلى ما هم عليه من كثرة الضرائب والظلم فيها .

ثم اننا نختم هذه المتفرقات بثلاث ملاحظات استقيناها أيضا من كتاب أجوبة الإمام ابن سحنون :

أحدها عند سؤال ابن سالم عن الصلاة بخاتم الحديد والنحاس والرصاص ، فأوضح لنا ابن سحنون ، هنا عرضا ، أن هذه المعادن مما يتحلل به الأعاجم ، وأن الحديد من زينة اليهود والنصارى ومن حلبيهم ، وأن النحاس من زينة اليهود وحليهم ، وأما الرصاص فإنه من زينة المجوس وحليهم (114) .

(112) نفس المصدر : و-11 .

(113) نفس المصدر : ط-6 .

(114) نفس المصدر : و-69 .

وثانية الملاحظات تدور حول العملة الرائجة آنثذ . ذلك أنه قد تعرض في مواطن متعددة من كتاب الأجوبة إلى العملة في عصره ، وإلى طريقة التعامل بها وكيفية رواجها (115) . وهكذا نتبين ان التعامل آنثذ كان قائما على الدرهم والدينار ، وأن منها الوازن وغير الوازن ، والزائف والجيد والردىء ، وأن ليست هناك رقابة كاملة عليها من طرف الدولة ؛ إذ إن كل ذلك شبه الموكل به إلى الصيارفة الذين لهم خبرة ومعرفة بعيوب النقدين ، فيفرون بذلك بين الجيد والردىء ، وبين الخالص والزائف .

وثاتى الملاحظة الثالثة بما يقوم دليلا واضحا أيضا على ما للمصادر الفقهية عموما وما لأجوبة ابن سحنون خصوصا من عناصر المساعدة للكشف عن الجوانب الحضرية والاجتماعية والثقافية ، في المجتمعات التي ظهرت فيها ، والعصور التي نطقت بها وبرزت أثناءها ، علاوة على ما تعرفنا به من الأحكام الشرعية ، وتقدمه لنا من المسائل الفرعية على اختلاف وجهات الأنظار في القواعد والأصول .

تلك هي الملاحظة التي تتعلق بطب الحيوان والاشتغال به وظهور البيطرة وانتشار أمرهم ، وما يقومون به من معالجة ، ويدعونه من معرفة . يتجلى ذلك من خلال ماجاء على لسان ابن سالم وهو يسأل شيخه : « قلت : كيف حال هؤلاء البيطرة الذين يزعمون أنهم عارفون بأمراض الدواب ، وعالمون بالطب لأمراضهم ، أيجوز منهم غير العدول أم لا يجوز ؟ » (116) .

وهكذا نكون قد بذلنا جهدا متواضعا ، بما قمنا به من دراسة لأجوبة ابن سحنون ، في محاولة لاستخراج ما أمكننا استخراجه واستنتاجه من مظاهر اجتماعية وغيرها يعد الكتاب بها مصدرا من المصادر التي قد تهتم الباحثين والدارسين في ميادين المعرفة المختلفة التي تتعلق بالمجتمعات والتاريخ لها ، ولما كان رائجا فيها من ألوان الحياة المتشعبة ، راجين

(115) نفس المصدر : و-18 ، و-20 ، و-28 .

(116) نفس المصدر : ظ-22 .

من المولى سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا ، سواء بإصابة الحقيقة والصواب أو بمقاربتها ، أو حتى بإثارة الهمم ، والإلحاح في ذلك ، حتى يصح منها العزم على الرجوع إلى مصادرنا الفقهية عليها تكون سببا للعودة إلى التشريع الإسلامي ، والرجوع إلى أصالتنا وشرعنا ، وما في ذلك من بواعث الاطمئنان في النفوس ، انطلاقا من أن مصدر كل ذلك هو خالق هذا الكون ومدبر أمره ، والمنزه عن كل الشوائب والنقائص والدخائل التي لا يخلو منها غالبا كل تشريع من التشريعات الوضعية الأخرى .

محتوى الأجوبة :

ولما كانت « أجوبة ابن سحنون » في عداد المخطوطات التي لم يقدر لها الطبع والنشر ، فكان التعرف على محتواها ولو إجمالا مما لا يمكن الانتهاء إليه بسهولة لكل من له رغبة في التعرف إلى ذلك المحتوى ، لم نرد أن يبقى بعيدا عن الدارسين والباحثين في انتظار نشر تحقيقنا للأجوبة والتقديم لها وانتظار مساعدة الظروف لذلك ، فأجملناه واختصرنا إجماله ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ولخصنا فصوله في عرض لعناوين الأسئلة المطروحة على محمد بن سحنون ، فيستفيد من ذلك كل من الواقفين على هذا العمل الذي قمنا به ، ومن الذين لهم رغبة في التعرف إلى أحكام بعض المسائل التي إذا ما كانت موجودة أصبحت بذلك مثيرة للرجوع إلى الكتاب ، والاطلاع على ما جاء فيه من أقوال الفقهاء فيها وفي مثيلاتها فنكون قد أروشنا الناس بعملنا هذا إلى مضانها وموقعها من الأجوبة معتمدين في كل ذلك على النسخة الخطية لآل عاشور ، غير مهملين لبقية النسخ التي تمكنا من الوقوف عليها ، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك بمثل بتر في النسخة العاشورية ، أو بياض ، أو سهو من الناسخ أو ما شاكل ذلك مما لا بد من إصلاحه لتقويم العبارة ، وتمام الفائدة وجلاء المعنى واستقامة المبني .

وهكذا نكون أمام كتاب ضم مالا يقل عن سبع وخمسين وستمائة مسألة موزعة على عشرين فصلا ، تطول وتقتصر حسب مسائلها والأسئلة التي تتعلق بما ينضوي تحت عناوينها .

الفصل الأول :

فصل الشهادة .- ولقد استغرق هذا الفصل من الكتاب سبع عشرة صفحة تقريبا (117) استوضح فيها السائل الفقيه محمد بن سالم أستاذه وشيخه الإمام محمد بن سحنون عن مسائل تعد من الفروع الفقهية لا الأصول على طريقة السؤال والجواب التي هي طريقته في كامل الكتاب .

وبذلك اشتمل هذا الفصل على الحديث عن العلم وفضله ، وطريقة تجريح العالم ، ومن هو الذي يجرحه ، وهل العدالة أولى به حتى تظهر الجرحه ، وعن تجريح العالم للعالم . كما سأله عن الرجل إذا خالفت دعواه شهادة شهوده ، وعن قبول أو رفض شهادة من نقلت عنه الشهادة ثم كذب من شهد عليه وأنكر النقل ، وعن حكم شهادة من أفسد يوما من رمضان عامدا ، ومن ضيع صلاته ثم قضاها بعد الوقت من غير عذر له في ذلك ، ومن شهد على البت لا على العلم ، وعن الشاهد إذا ركب فرسه وأدار علفها من الأنادر ، وعن الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة من هو ؟ وعن حكم اللعب الذي يقع عند النكاح يحضره أهل الفضل والصلاح والعفاف من الرجال ، وعن حكم شهادة شهود البادية في الحاضرة ، وهل يسأل الشاهد عن فروض دينه في وضوئه وصلاته وزكاته ، مستفسرا عما يميز البدوي عن الحضري ، وعن تزكية البدوي للحضري ، وعن يسمع أقواما يتحاسبون ويتقاررون فيما بينهم هل يشهد عليهم بما سمع منهم ، وعن كيفية الشهادة على الغائب وعلى خروجه من البلد ، وعن رجوع الشهود في شهادتهم التي حكم بها وقد فات ما شهدوا به ،

(117) أي من أواسط ظ-1 ، الى أواسط و-10 .

وعما إذا كان يبطل شهادة الشاهد يمينه على صحتها ، وهل للشاهد أن يمتنع عن تحمل ما دعي له من الشهادة في النكاح والطلاق ، وعن شهادة عامل القراض لرب المال ، وعن شهادة العالم على العالم ، وعن شهادة الأعمى ، وعن بيعه ، وعن ألفاظ التركيبة ماهي ؟ ، وعن وجه الشهادة على الغضب ، وعن إعادة تركيبة من زكي وعرفت عدالته إذا شهد مرة أخرى ، وعن سئل عن شهادته فقال : لا علم لي بها ، ثم أتى له بكتاب فيه خط يده على تلك الشهادة فعرّفها وحققها ولم ينكرها ، وهل يجرح الشاهد بما كان قد جرح به قبل من سخط وقبائح قد ألقع عنها ونزع عنها نزوعا صحيحا منذ أعوام كثيرة ، وعما يقع بين الناس من الإقرار والإنكار والأيمان والجراحات وعقود البيوعات والصدقات والنكاح والطلاق وكل ما يحتاج فيه إلى الإشهاد في موضع لا عدول فيه ، وعن لا تجوز شهادته عند مالك وأصحابه ، وعن المراد بالخصم والظنين والعصبي ، وعن جواز شهادة من ضرب يتيما عنده أو من يمر بأرض غيره متخذاً إياها طريقاً بغير إذنه أو من دعا غيره إلى طعام وضع له من غير إذن صاحبه ، وعن كيفية الشهادة على الميراث ، وعن كيفية الحكم في ما ادعاه الحي على الميت من دين أو سلف أو هبة وأقام على ذلك البينة ، وعن شهادة من نافق على السلطان وخالفه ، وعن بعث خادمه أو زوجته أو ولده يلقط الزرع أو الزيتون أو التمر في أجنة الناس وفدادينهم أيقده ذلك في شهادته أم لا ؟ ، وعن بنى بيتا وقال هو في سبيل الله فساكن فيها النساء ، وعن ترك الحج وهو صحيح موسر ، وعن شهادة من ينام في المسجد ، وعن شهادة الكذاب ، وعن ساوم على سوم أخيه المسلم أو خطب امرأة على خطبة أخيه ، ومن ماطل الناس في ديونهم ، ومن طلق امرأته ثم ساكنها قبل أن يراجعها أو أعتق عبدا ثم استرقه واستخدمه بعد العتق ، ومن صام وأفطر بطعام حرام ، ومن كان يعامل الناس بالربا ، ومن بايع الناس بيعا حراما أو قصد إلى فعل حرام في الشركة والأجرة والكراء والجمالة والمغارسة والعارية والرهن وهو عالم بتجريح ذلك غير مضطر إليه ، ومن كان يدخل على الناس والرجال والنساء في بيوتهم وديارهم من غير استئذان أو يدخل الأجنة المحصورة

بغير إذن أهلها ، وعن قول مالك في رجل قال لولده يا ابن الزانية ! أو أنت لست بولدي ولا أنا والدك ، وعن شهادة الجبارة وأعوانهم ، وعن شهادة العدو على عدوه ، وعن شهادة صائد السباع ، وعن شهادة من يحضر مواضع اللهو ، وعن مصافحة النساء أيقده ذلك في الشهادة أم لا ، وعن حكم شهادة الشاهد يعطيه صاحب الشهادة دابة يركبها أو ينفق عليه في ذهابه لها ورجوعه أو يأكل من طعام صاحب الشهادة ، وعن حكم نقض صلح من صالح رجلا ببعض حقه مكررا ومكيدة وقد كان جحده إياه إذا لقيه بموضع يمكنه فيه أخذ حقه وأفيا هل له ذلك أم لا ؟ ، وعن شهادة الرجل المسن الهرم هل لها حد تنتهي إليه أم لا ؟ ، وعن كيفية شهادة نصب الحدود .

الفصل الثاني :

فصل القضاء . ولقد استغرق من الكتاب ثلاث صفحات تقريبا (118) جاء فيها سؤال السائل عن حكم شهادة القاضي وحده على بيعه على الأيتام ، وعن الحاضنة هل يسوغ لها أن تبيع من أموال الأيتام شيئا للنفقة عليهم ؟ وعن القاضي هل له الرجوع في حكمه ؟ ، وعن معنى قول عمر بن عبد العزيز تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ، وعن إمكانية الفتوى ، بناء على ذلك ، لمن حلف بالطلاق الثلاث في كلمة واحدة أن ترد عليه امرأته ، وعن حكم قضاء قاضي البادية في الحاضرة ، وعما يقوله القاضي في حكمه عند القضاء .

الفصل الثالث :

فصل النكاح . وقد اختص من الكتاب بإحدى عشرة صفحة تقريبا (119) . لم يتعرض فيها السائل إلى ما يتعلق بهذا الموضوع من أركان

(118) أي من أواسط و-10 ، إلى أواسط ظ-11 .

(119) أي من أواسط ظ-11 ، إلى و-17 .

وقواعد عامة تخصه . وإنما هي أسئلة عن قضايا فرعية هي من قبيل الاستفتاء لا التأليف والتبويب في بحث دراسي علمي مبوب .

فلقد سأل فيه ابن سالم محمد بن سحنون عن مطالبة الصغير الذي يتزوج امرأة على صداق مسمى بالنفقة والصداق ، وعن حكم جعل دينه على المرأة صداقا لها عند تزوجه بها ، وعن الجمع في عقد واحد بين المرأة وابنتها ، وعن حكم تزويج القاضي أو الأجنبي للمرأة البكر يخطبها الرجل من أبيها الذي يرفض زواجها منه ويقول : لا أزوجهـا منه أبدا ، وعن معارضة الأب في تزويج ابنته الثيب ، وعن حكم نكاح المتعة وعن اختلاف الزوجين فيمادفعه الزوج للزوجة من حلي وطعام ودنانير ودراهم ، وعن هو أولى بقبض مهر غير الرشيدة مع خوف الزوج عليه من الضياع : هل هو الأب أو الزوج أو الإمام على معنى أنه خليفة المسلمين ؟ ، وعن حكم عقد المرأة النكاح على نفسها أو على غيرها مثل ما كان من عائشة رضي الله عنها في تزويج ابنة أخيها عبد الرحمن وهو غائب ثم أجازها ، وعن حكم المهر بالقرآن فقط أو بأقل من ربع دينار ، وعن الاختلاف في الميسر فيما لو وقع الطلاق قبل البناء ، وعن حكم شهادة الشاهد الواحد على عقد النكاح ، وعن تزويج الرجل الثانية بشهادة واحد وطال وولدت الأولاد وادعى أبناء الأولى أن الميراث كله لهم وادعى أبناء الثانية أنهم لا يعلمون أن أباهم تزوج أمهم بشاهد واحد ، وعن حكم نكاح الهارب بامرأة وقد مكثت عنده أياما ثم تزوجهـا قبل الاستبراء ، وعن حكم وطء المرأة في الدبر ، وعن تزويج امرأة في عدتها ولمن ينتسب ما أنجبته منه من أولاد وحكم التوارث بينهما ، وعن المرأة التي كبرت ووهن عظمها أو كانت مريضة وبلغت حد السياق أو كانت ناشزا وقد هربت من بيت زوجها وطلبها للرجوع إلى بيتها فامتنعت . هل لهن النفقة على الزوج أم لا ؟ ، وعن المرأة هل عليها خدمة الزوج في شيء أم لا ؟ ، وعن حكم مقارنة اشتراط الخدمة أو البيع لعقد النكاح ، وعن حكم رجوع الزوج في هديته إذا وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول ، وعن المرأة التي أمهرها زوجها مائة دينار فهلك وأرادت بيع مهرها بالذهب أو الفضة هل لها ذلك أم لا ؟ .

الفصل الرابع :

فصل الطلاق . وهو فصل لم يشغل من الكتاب إلا صفحة ونصف الصفحة (120) ، تناول السائل فيها السؤال عن مسائل افتراضية لا يبتعد البعض منها عن تفريعات العراقيين أصحاب الرأي والقياس .

ذلك أنه سأله عن الرجل ناول امرأته قطعة لحم قائلا : أنت طالق إن لم تأكلها . فأكلتها الهرة ، وعما ذا يلزم من قال لا مرأته : أنت طالق مائة طلقة إلا تسعا وتسعين ؟ ، وعمن طلبه رجل أن يقوم معه فقال : امرأته طالق إن قمت معك حتى أتوضأ للصلاة . فتوضأ وانصرف معه . ثم تذكر أنه نسي المضمضة أو مسح الأذنين أو الرأس ، وعمن طلق زوجته طلاقا رجعيا يجوز أن تصنع له طعاما وتكلمه ويكلمها ؟ ، وعمن طلقها ثلاثا وأرادت هي أن تقيم معه على أولادها منه ولا يقربها بوطء ولا غيره ، وعمن استحل رجل بالطلاق في أمر اتهمه به فقال : الحلال علي حرام وحاشي زوجته ، وعمن له على رجل دين فطلبه منه مرارا ثم خلف له بالطلاق أو العتاق ليقيضينه حقه يوم كذا فحنث . هل شهادة صاحب الدين عليه جائزة أم لا ؟ وعن الرجعة هل تصح من غير شاهد ؟ .

الفصل الخامس :

هو فصل البيوع . ويشتمل على أربع عشرة صفحة تقريبا (121) جاء فيها السؤال عمن اشترى أمة أو دابة ثم بلغه أن أمة أو دابة فلان قد سرقت له . فخاف أن تكون هي التي اشتراها فباعها تخلصا منها فجاءه المسروق منه ووصفها له فصدق في وصفها وتنازعا في ذلك ما الحكم إذن ؟ ، وعن صفة البيع والإجارة والبيع والجعل ، وعن مدين قصد مكة فكلفه صاحب الدين أن يشتري له سلعة فاشترى له بيبة ثم غصبت منه بيبة فعلى من مصيبتها ؟ ، وعن بيع الطعام بالماء إلى أجل هل فيه ربا أم لا ؟

(120) أي من و-17 ، إلى أواخر ظ-17 .

(121) أي أواخر ظ-17 ، إلى أواخر ظ-24 .

وعمن ابتلع سلعة دنانير سلمها له آخر فخاف في الطريق من اللصوص فمات وهي في جوفه هل ينبش قبره ويشق بطنه لاستخراج هذا المال ؟ ،
وعمن له شاهد واحد على شراء جنان أو فدان ثم ادعاه آخر . فلما جاء بالشاهد الواحد وجده أعمى . فهل تجوز شهادته وإن لم يحد الفدان ؟ ،
وعمن اشترى بقرة أو ناقة على أنها حامل فانفش الحمل ؟ ، وعمن اشترط جيدا طيبا عند اشترائه فأسا أو منجلا وما أشبه ذلك فوجده على خلاف ما اشترط ؟ وعمن اشترى حليا خالصا فوجده مغشوشا أو على غير شرطه هل يرده على الصائغ أو يرجع بقيمة التدليس ؟ ، وعمن اشترى أمة يعلم أن بها ورما ثم ادعى أنه قد ازداد . وقال البائع : قد قدمت عليه ، وعمن تسلم دراهم عن دين ثم ادعى أنها ناقصة أو زائفة . وأنكرها الدافع ما الحكم في ذلك ؟ ، وعمن اشترى أمة فظهر بها جنون أو جذام أو برص وتنازعا هل أصابها في السنة أو بعد مضيتها ، وعمن اشترى شقصا فيه شفعة . وتنازعا في مضي أمرها ، وعمن اشترى عبدا فمات قبل أن يقبضه المشتري ، وعمن اشترى زرا بالكيل وتنازعا فمن أولى بالكيل وعلى من تكون أجرة الكيال إن قلما أمينا على ذلك . وعن صفة الكيل كيف يكون ؟ ، وعمن اشترى أمة فوطئها ثم وجد بها عيبا . هل له أن يردها به ؟ ، وعمن وجد عيبا فيما اشتراه من جوز أو خشبة وما يشبهها مما يستوي فيه معرفة البائع والمبتاع من العود والبيض الفاسد . هل يرد أم لا ؟ ، وعمن اشترى دابة وبقيت عنده زمنا ثم ادعى أن ما ظهر بها من عيب أو مرض قديم ، وعن قبول قول أو فعل البيطرة غير العلول ، وعن صور ذكرها تتعلق بعيوب الدواب والرجوع بالعيب ، وعن بيع الدجاجات البياضات أو النحل بالطعام ، وعمن وجد في أرض اشتراها بئرا أو غارا أو حجارة مثمنة . وقال البائع : بعثك شيئا لا أعرفه ولا علمته ، وعمن يضمن الغنم إذا اشتراها فوجد بها عيبا وقد جزها ربها فجاء السبع فأخذ منها شاة .

الفصل السادس :

فصل الحيازة . وقد جاء هذا الفصل في صفحتين تقريبا (122) أثار فيها السائل قضايا فرعية .

فسأل عن الرجل يترك ذكورا واناثا ، ويترك أرضا بقيت بيد الذكور يتصرفون فيها بأوجه الاستغلال ، ولما طالبت البنات أنصبتهن منها ادعى الذكور أن ما بيدهم ملك لهم وليس إرثا من أبيهم ، كما سأل عن حد الحيازة على المرأة ، وعن بيده جنان يعتمره ويستغله زمانا ثم قام آخر يدعى ملكيته وأن حيازة الحائز على سبيل الرهن . وأنكر الحائز ذلك . ما الحكم إذن ؟ .

الفصل السابع :

هو فصل الاستحقاق والدعاوى والخصومات . ويعد هذا الفصل من أكبر فصول هذا الكتاب بعدد صفحاته التي بلغت العشرين صفحة عدا (123) . سأل فيها محمد بن سالم عما إذا قال البائع للمشتري إن السلعة التي بيده حرام . ونصحه أن لا يشتريها منه . وأصر المشتري على شرائها فاستحقت منه . فهل يرجع على البائع بالثمن ؟ ، وعن تنازع رجلين على سلعة ليست بيد واحد منهما . ولكل بيته على أنها له ، وعن رجلين اقتسما أرضا بينهما . وبعد زمن طويل من التصرف فيها طالب أحدهما بتعديل الحدود وتسوية اعوجاجها ، وعما إذا تداعى رجلان فعلى من تكون البيته ؟ ، وعن رد اليمين على المدعي الذي لم يجد بيته للمدعى عليه ذلك ؟ ، وعن كيفية حكم القاضي بعد عجز أحدهما على ما كلفه به ، وعن كيفية شهادة الشهود على حكم القاضي ، وعما إذا تخاصم خصمان على ثوب بيدهما أو لم يكن بيد واحد منهما وادعاه أحدهما وادعى الثاني نصفه ، وعن الرجل له مائة دينار فأمسكها في حجره ليزنها فسلمه آخر دينارا لينظر له فيه

(122) أي من أواخر ظ-24 ، إلى أوائل و-26 .

(123) أي من أوائل و-26 ، إلى أواخر ظ-35 .

ويقلبه فسقط في دنائره . والدينار حرام . فكيف الحكم في ذلك ؟ ، وعن رجل سارق وجد عنده الفرث والدم . أيغرم ذلك أم لا ؟ ، وعن الصوف أو السمن يسرق ووجد في أعدل رجل آخر اعترف بالأعدل أنها له ولكنه ما سرق . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن بيان كل من شهادتي الاعتراف والاستحقاق ، وعن الرجل وهب له ناقة ليحمل عليها طعاما فادعها آخر . فأراد الموهوب له - وقد دعي إلى الحاكم - أن يردّها لمن استعارها منه . أله ذلك أم لا ؟ ، وعمن اشترى ثورا فذبحه فوجده كبيرا أو هزبلا . أله أن يردّه على البائع ؟ ، وعمن كان يسقي فدانه أو جنانه ومات . فعورض ابنه في السقي . كيف يحكم له ؟ ، وعمن له أرض وسط أرضين وكان يسير اليها من هنا وهناك . ثم غلق كل واحد على أرضه فلم يجد طريقا لأرضه . ما العمل في ذلك ؟ ، وعن عيوب الحيوان وصفاتها ، وعن عيوب البقر والغنم التي تردّ بها ، وعمن هو أولى بمال الغائب حتى يقدم أو يستحقّه ، وعمن له دين على غائب هل له أن يأخذه من ماله أو حتى يقدم ، وعما إذا تعذر على الرجل أن يستخلص دينه وامتنع المديان من الانصاف ، فأتاه صاحب الدين بالحرس أو برجل فقهره وأخذ منه أكثر من الدين . فهل يغرم الرجل ما أغرمه الجندي زائدا على دينه أم لا ؟ ، وعن حيازة المعروف باللدن والخصومات وصحبة القضاة إذا قام صاحب الملك على ورثته . فهل تعتبر تلك الحيازة ؟ ، وعن الحيازة القاطعة لكل حجة ، وعما إذا تنازع أهل البلد واختلفوا في قسمة المغارم التي تكلف عليهم هل هي على الجماعم أو على أموالهم ؟ وهل للواحد منهم أن يأخذ من ذلك المال على وجه السرقة بقدر ما أخذ منه ، وعمن استخرج جنينا من بطن دابة أو بقرة ماتت وطرحها صاحبها خلف داره . أهو له أو لغيره ؟ ، وعمن له دين على غيره فمأطله به حتى غضب . فقال : اشهدوا أنني تصدقت به عليه وهو في حال الغضب . أيلزمه ذلك أم لا ؟ ، وعن نفر خرجوا للصيد فسبق أحدهم إلى رؤية الوكر وسبق غيره إلى أخذه . فلمن يكون ؟ ، وعمن سبق إلى أرض وقال : هي لي . وسبقه غيره إلى إحياؤها بالحرث والغرس ، وعن شهادة من رأى منكرا أو انتهاك حلال وسكت دون إبلاغ الحاكم أو إعلام صاحب الحق المعتدى عليه به . هل هي ساقطة أم لا ؟ وعمن صالح رجلا ادعى

أنه اشترى منه جنانه بمحضر فلان وفلان خوفا من شهادة من سماهم من الشهود ثم تبين كذبه . هل له أن يرجع عليه بما صالحه به ؟ .

الفصل الثامن :

فصل السرقة والحراقة . وهو فصل لم يتجاوز ثلاث صفحات (124) . سأل فيه عن مسائل هي : كيف تقوم السرقة على السارق ؟ ، وهل تغلظ عليه القيمة ؟ ، وبماذا يعرف السارق المشهور وغير المشهور ؟ ، وهل تقبل شهادة غير العدول على السارق أم لا ؟ ، وهل يغرم السارق الذي سرق وترك باب المنزل مفتوحا فخرجت المواشي أو جاء سارق آخر وسرق هل يغرم ما تلف ؟ ، وإذا وضع رجلان زرعاً في مطمورة وبين زرعيهما حاجز واقتفا على أن لا يأخذ أحدهما زرعه إلا بمحضر الثاني فجاء صاحب الزرع الأعلى فأخذ زرعه وذهب فأعلم الثاني : فلما جاء هذا الأخير وجد زرعه قد تلف أتراه ضامنا ؟ ، وما هو حكم من يأخذ الجعل لإخراج السرقة والدلالة عليها ؟ ، وهل يحكم بنقض الصلح إذا اتهم أحد آخر بسرقة متاعه فأبكر فصالحه على إنكاره ثم خرجت السرقة على المنكر ؟ .

الفصل التاسع :

فصل الأطعمة . وقد استغرق هذا الفصل ما يقارب تسع صفحات من الكتاب (125) تعرض فيها الى مسائل فرعية هي من وقائع الأحوال سائلا عن حكم طعام الجنائز وعن طعام الشاربين للخمر ، وعن جلود الذبائح التي تذبح لهم هل ينتفع بها أم لا ؟ ، وعن الاستماع إلى لهوهم ، وعن اشترى عنباً ليعصره خمرا ، وعن القوم يجمعون الطعام بالمناوبة بينهم يعدونه لمن يرد عليهم من الضيافات ولا محيص لمن بلغته نوبته عن ذلك ، فإن لم يفعل رحلوه عنهم . فهل يحل ذلك الطعام للضيافات وأهل المنزل ؟ ، وعن المسافر استضاف من قدم عليهم فأبوا ان يضيفوه . أيحل أن يأخذ

(124) أي من أواخر ظ-35 ، إلى أواخر و-37 .

(125) أي من أواخر و-37 ، إلى أوسط ظ-41 .

ضيافته منهم بالسرقة أو بغيرها ؟ ، وعن الطعام يهياً ويصنع لجماعة طلبهم الرجل للحصاد أو لجني الثمار بأجرة أو بغير أجرة . هل يحل ذلك الطعام لغيرهم ؟ ، وعن طعام الحجام وأجرته ، وعن طعام الحداد صانع آلة الحرب . وعن طعام الأمراء الجائرين الظالمين إذا بعثت القبيلة رجلاً أو رجلاً فيما يتعلق بها من القضايا فيمكنون عندهم مدة . هل يحل لهم أن يأكلوا من طعامهم أم لا ؟ ، وعن حكم جوائز هؤلاء السلاطين إذا أهدوا إلى رجل صالح أو عالم ، وعن حال هذا المال إذا مات الأمير الجائر وتركه لورثته ولم يتعين من ذلك المال شيء لأحد من الناس . وعن هؤلاء الأمراء الجائرين الذين يأخذون أموال الناس بالظلم والعدوان . أترى لمن صار عندهم من أهل القرآن والسنة أن يعلمهم القرآن ويعلم أولادهم القرآن والسنة ويأخذ أجرته من ذلك المال أم لا ؟ ، وعن الطعام الذي تجري به العادة بين القرابة والأصحاب في الأعراس والولادة والختان ويرد مثله في مثل ما ذكرناه ؟ ، وعن معنى قول مالك : والهبة لصلة الرحم أو الفقير كالصدقة لا رجوع فيها ، وعن الرجل ينزل على قوم بالارتحال بأهله فيذبحون له أو يصنعون له طعاماً ثم يصنع لهم أيضاً طعاماً فيرد لهم حينئذ أو عند ارتحاله عنهم ، وعما يجري من الطرف والهدايا بين الجيران . هل هي حلال ؟ ، وهل يقضى فيها بالرد ؟ ، وعن طعام الأعياد والمواسم المعظمة يجمع في بيت واحد ويجتمع عليه أهل الطعام فيأكل هذا من طعام صاحبه ويأكل الآخر من طعامه ، وعن رجلين تفاخرا أو ادعى كل أنه أكرم من الآخر فاخذوا في إطعام الناس على وجه التفاخر والمباهاة هل يجوز أكل هذا الطعام ؟ ، وعن فضلة الظلمة والأكل معهم من الطعام المصنوع لهم على وجه القهر والغلبة .

الفصل العاشر :

فصل الأيمان . وهو فصل لم تتجاوز صفحاته ثلاث صفحات (126) ، تعرض فيها إلى مسائل فرعية منها ما فيه شيء من الرياضة الفكرية والصور العقلية الافتراضية .

(126) أي من أواسط ظ-41 ، إلى أواخر و-43 .

ولقد جاء فيه سؤاله عن الرجل يغرف من النهر غرفة واحدة ويحلف بالطلاق أنه أنقصه أو مر بالبحر وغرف منه غرفة واحدة وحلف كذلك ، وعن المرأة وضعت بجوارها قطعة لحم ناولها لإياها زوجها وحلف أنها طالق إن لم تأكلها . فأكلتها قطعة . أترأه حائشا ؟ ، وعن عرض على رجل المبيت عنده وحلف عليه بالطلاق أن يدخل . فقال الآخر : امرأته طالق إن دخل . فعلى من ترى الحنث ؟ ، وعن حلف بصيام سنة إن فعل كذا ثم فعله . أترأه حائشا ؟ ، وعن رجل تحاسب مع الأمير الجائر في مغرم قومه فاتهمه الأمير في ذلك واستحلفه . فحلف له أنه ما بقي عليه ولا على قومه من مغرمه شيء . فهل تراه حائشا أم لا ؟ ، وعن حلف لا يأكل الخنطة . أله أن يأكل من ثمنها ؟ ، وعن حلف لا يأكل لحما فأكل شحما أو بالعكس أولا يأكل تمرا فشرب نبيذا أو ما أشبه ذلك ، وعن قال : الحلال علي حرام . ماذا يجب عليه ؟ ، وعن حلف بطلاق زوجته ليقضين فلانا حقه إلى أجل كذا . فلما قرب الأجل ولم يجد شيئا وخاف الحنث خالغ زوجته . ولما مضى الأجل نكحها بنكاح جديد . أترى عليه الحنث أم لا ؟ .

الفصل الحادى عشر :

فصل العدا والجنايات . وفي خمس عشرة صفحة (127) أتى السائل على المسائل التي عقد لها هذا الفصل ، مستفسرا شيخه ابن سحنون : عن قطع نخلة أو شجرة مثمرة . هل عليه شيء غير غرم قيمتها ؟ ، وعن الراعى يتبع غنمه الهاربة ليردها . فسأل آخر أن يردها عليه وأمره أن يضربها فقتلها أو كسرهما . فعلى من ترى الضمان هل على الراعى الأمر أم على المأمور ؟ ، وعن الرجل وجد في زرعه دابة فأخرجها . فتلفت أو سقطت وانكسرت أو ماتت . هل عليه ضمانها أم لا ؟ ، وعن قيمة ما أفسدته

(127) أي من أواخر و-43 ، إلى أواخر ظ-50 .

المواشي على من تكون ؟ ، وعن الطير التي تتخذ في الأبراج من دجاج وأوز وحمام ونحل . وكانت تؤذى وتفسد الحوائط والزروعات ولا يمكن حراسة ذلك أو يمكن حفظه مع المشقة الكثيرة . فهل يمنع أربابها من كسبها ويلزمهم الضمان فيما أفسدت أم لا ؟ ، وعما ذا على الرجل إذا تعدى على فدان رجل فحرثه بغير إذنه ؟ ، وعمن أتى إلى زرع رجل فحصدته بغير أمره أو كرب له جناحه وقلبه كذلك ثم جاء يطلب أجرته . هل له ذلك أم لا ؟ ، وعن الرجل سقى جناحه أو فدانته ثم أطلق الماء إلى أرض جاره ففرقت . هل عليه الغرم أم لا ؟ ، وكذلك إذا ترك المصرف من الساقية مفتوحا إلى أرض جاره . فحملت الساقية إليها فأفسدت فيها شيئا ، وعن الرجل مثل بدابة غيره ، فقطع أذنيها أو ذنبها أو جز عرقها أو شق أنفها أو ما أشبه ذلك من المثلة . ماذا يلزمه في ذلك ؟ ، وعن الرجل طلب دابة ليدرس بها فربطها في الدراس ورفع يده بالسوط ليضربها فنفرت وسقطت فماتت أو انكسرت . أترأه ضامنا أم لا ؟ ، وعن الثور استعاره للحرث فترل به أمر فذبحه ، أو استعار دابة ليحمل عليها فوهبها لغيره فهلكت أو كانت تؤذيه المواشي في زرع فحفر حول الزرع حفرة فسقطت فيها فهلكت ، وعن البناء يفسد شيئا في بنائه بالاعوجاج أو غيره هل يلزمه هدم ذلك وإعادته على وجه معتدل مستقيم أم لا ؟ ، وعما إذا سقط الحائط في حال بنيانه على إنسان فقتله ، وعمن وجد الماشية والدواب في زرع وساقها إلى داره فحبسها فيها فخرجت ليلا أو نهارا فهلكت أو تلفت أو عطبت في الدار . فهل هو ضامن لها ؟ ، وعن ثلاثة نفر ركبوا دابة فركضوها فأهلكت مالا أو قتلت إنسانا فعلى من ترى الضمان ؟ ، وعن الكلب العقور إذا عقر بهيمة أو إنسانا ، وعن الرجل ضرب رجلا آخر فقطع سنه ثم رده وثبت ، وعن الرجل أتى إلى فرس رجل آخر فأنزاه على ومكته بغير إذنه . ماذا يجب عليه ؟ ، وعمن وجد رمكة لغيره والفرس لغيره فأنزى الحصان عليها فانكسرت أو ماتت أو انكسر الحصان أو مات . ماذا يلزمه في ذلك ؟ ، وعمن جلس ينتظر رمكة غيره أو بقرة غيره أو شاة أو ناقة في حال خروج الولد عند الولادة فجذبته بالعنف والشدّة فمات . ماذا يلزمه ؟ ، وعما أصاب الثور النطاح والجمل الصوال من الدماء

والأموال ، وعن رجل أنزى فعلا حراما على رمكة . أترى هذا النتاج حراما أم لا ؟ ، وعن الرجل يجاورني أو يخالطني في الغنم والبقر والإبل وعنده فحل حرام يطرق ماشيتي وتلدمنه وأنا عالم بذلك . هل يحرم النسل بذلك أم لا ؟ ، وعن الرجل قتل خنزيرا في الأندر أو ذبح فيها شاة أو بقرة واختلط الدم بالزرع . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن الرجل المسلم يجاوره نصراني له خنزيرة يحلبها ثم رضعها عجل أو شاة المسلم . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن استأجر دابة ليحمل عليها قدرا سماه إلى موضع سماه ثم ذهب بها إلى غير الموضع الذي سماه وزاد على حملها المسمى كثيرا فسرقت منه ولم يقدر صاحبها على ردها إلا بفداء أعطاه إلى السارق . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن أتى بدقيق لمن يعجنه له ويخبزه له وجعل يصب الماء من الخابية للذي يعجن الدقيق . فلما فرغ منه وجد فأرة ميتة في الخابية . فعلى من ترى مصيبة العجين . هل هي على صاحبه أو على الذي يعجنه ؟ ، وعن عنده متاع وديعة في بيته ثم قامت النار في البيت وأخذ صاحبها يخرج متاعه ومتاع الوديعة إلى وسط الدار ثم صعد رجل آخر على سطح البيت وأراد هدم سقفه لئلا تعم النار سائر الدار وكان بيده حصير فاقتى بها النار على نفسه إلا أنها غلبت عليه واشتعلت الحصير فرمى بها فوقعت في وسط الدار فوقعت على متاع الوديعة فاحترق فعلى من ترى ضمانه ؟ ، وعن عواري استعارها من الناس وهي مما يغاب عليه ثم كابده هو وأهل منزله قوم تغاروا عليهم ونهبوا أموالهم وقتلوا الرجال وسلبوا وسبوا نساءهم والذراري . فادعى الذي كانت الودائع والعواري بيده أن القوم قد انتهبوا جميع ذلك مع ماله . هل يصدق في دعواه أم لا ؟ .

الفصل الثاني عشر :

فصل الأحباس والصدقات والهبات . لقد نيف هذا الفصل على أربع صفحات بقليل (128) . تعرض فيها ابن سالم بالسؤال على مسائل فرعية لا تبعد أن تكون مستمدة من واقع الحياة آنئذ .

(128) أي من أواخر ظ-50 ، إلى أوائل و-53 .

سأله في هذا الفصل عن بقعة حبست لبناء مسجد . فصار تصل فيه الجمعة والخطبة . فلماذا كان رمضان أمر الوالي أن يصنع الطعام في ناحية من المسجد للمساكين والأيتام يفطرون عليه وأمر بنار توقد في ناحية المسجد في داخله ، أترى ذلك مباحا أم لا ؟ ، وكان هذا السؤال مناسبة للامام ابن سحنون توسع فيها بالحديث عن شأن المساجد وحرمتها وعن الآداب المطلوبة من المسلمين في شأنها . كما سأله عمن كانت أرضه مجاورة لمقبرة قديمة دائرة . هل يجوز له أن يغرس فيها شجرا أو يحرق فيها زرعاً أم لا ؟ ، وعما لو كانت المقبرة مقبرة الجاهلية هل يباح غرسها ؟ فإن وقع ونزل وغرسها رجل عامداً أو جاهلاً ما الحكم في ذلك ؟ ، وعمن يهب هبة أو هدية أو عطية للقاضي أو العالم أو العابد على وجه المثوبة وطلب الثواب ثم أراد استرجاعها . هل يجوز له ذلك أم لا ! ، وعن أنقاض حبس المسجد إذا بقي منها بعد إصلاحه ما استغني عنه . هل يجوز أن يصلح بها مسجد آخر ؟ ، وعن المعلم هل يباح له أن يعلم الصبيان في المسجد ؟ ، وعمن غرس الشجرة في صحن المسجد أو بيازائه على نية أن ينتفع المسجد بذلك في وقوده وحصره أو غيرهما مما يحتاج إليه .

الفصل الثالث عشر :

فصل الصيد والذكاة ، والحديث في هذا الفصل لم يتجاوز سبع صفحات (129) . ولقد تناول فيه محمد بن سالم بالسؤال عن الصيد أو الذبيحة وقد نسيت التسمية عليها . هل تؤكل أم لا ؟ ، وعمن رفع يده وهو يذبح بهيمة الأنعام ظناً منه أنه قد أكمل الذبح . فلماذا ببعض الخلقوم والأوداج لم يقطع . ثم أعاد يده للذبح فاستكمل ما بقي . أتؤكل هذه الذبيحة أم لا ؟ ، وعن الفحل من الظأن والمعر إذا قطعت أنثياه وخصي بالحديد . أيجوز في الأضحية أم لا ؟ ، وعن حكم ما وقع من الأنعام

(129) أي من أوائل و-53 ، إلى أواخر و-56 .

في بيثر أو في موضع لا يمكن ذبحه في موضع الذبح ، وعمن يصطاد النحل فحفر في أرض رجل آخر حفرة وبنى ما بنى للنحل فوق النحل في ذلك فأتى صاحب الأرض ووجد النحل في تلك المباني فأراد أخذها . لمن هي ؟ ، وعن حكم الذبيحة إذا ردت القلصمة إلى البدن ، وعن الموقودة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع وأخواتها من ذوات الأسباب أتوكل أم لا ؟ ، وهل ينتفع بجلد الخنزير ؟ وعما يرى في جلود الميتة في بيعها والصلاة عليها ؟ وعمن اشترى أضحيته فوجدتها بعد صلاة العيد عوراء أو عمياء أو مكسورة أو ما أشبه ذلك من العيوب ، وعما يجزى في الضحايا من الأسنان ، وعن المسألة المختلف فيها العلماء ، فبأيهم أخذ وبأي قول أحكم ؟ وهل يسوغ للأمير أن يأمر بعض أعوانه بذبح أضحيته ؟ ، وهل يجز صوفها قبل الذبح ؟ ، وعن الجبج ينصب في جبل فيدخل فيه النحل . فيجده رجل . هل يحل له أن يأكل منه ؟ ، مفرعا عن هذا السؤال صوراً متعددة في جبج العسل يوجد في مسرح القرية أو في قبر أو حجر أو تحت صخرة أو خربة ، وعن النحل يخرج من جبج ويدخل في آخر ، وعمن لا يجد من يسلخ له أضحيته . هل يستأجر من لحمها أو جلدها ؟ ، وعمن طارد صيدا أو رماه بسهمه أو رمحه أو أرسل عليه جوارحه حتى دخل دار رجل فبادر لأخذها . هل هو للصائد أو لصاحب الدار ؟ ، وعن أكل النحل للتداوي به من الأمراض . ما هو الحكم في ذلك ؟ .

الفصل الرابع عشر :

فصل الرعاية . وفي صفحة ونصف الصفحة تقريبا (130) أتى على مسائل فرعية حول مشاكل بعض هذا الموضوع الذي له مساس بواقع الفلاحة والحياة البدوية التي يغلب أن تكون على غرار ما كان يجري عندهم أو قريبا منه ، والتي طرقها في هذا الفصل وفي الذي بعده أو في غيرهما في مناسبات عدة من هذا الكتاب .

(130) أي من أوائل ظ-56 ، إلى أواسط و-57 .

ذلك أنه سأله عن قوله في أجير استأجرته على رعاية الغنم مدة معينة ستة أشهر أو أقل أو أكثر ثم أراد الانصراف وامتنع من الرعاية وطلب أجرة ما رعى . هل له ذلك أم لا ؟ ، وعما يصنع الراعي للبقر أو الغنم وقد حان عليه وقت الصلاة وهو بين فدادين الزرع ، وعن الراعي ولدت عنده شاة لصاحب الغنم توأمين فأعطى واحدا منهما لراع آخر فجعله تحت شاته فربته بلبانها . فلمن تراه هل لصاحبه أم لمن ربته شاته ؟ ، وعن التفريط الذي يغرّم فيه الراعي ما هلك من غنم الرعاية .

الفصل الخامس عشر :

فصل الأصول واحياء الموات والحرث وحريم البشر وغير ذلك . ولقد جاءت مسائل هذا الفصل في أكثر من ثلاث صفحات بقليل (181) .

فسأله عن الرجل تكون له شجرة ادعى جاره أنها قد أضرت به بظلمها في أرضه وطلب قطعها . هل له ذلك أم لا ؟ ، وعمن له فدان يحرقه في أسفل الجبل وجاء آخر وأراد أن يتزل فوقه في البور أو الشعراء في جنب الجبل . وأراد صاحب الفدان أن يمنعه من ذلك . هل له منعه أم لا ؟ ، وعن حريم النهر كم هو ؟ ، ولمن يكون هذا الحريم إذا كان النهر يجري على وجه الأرض سابحا ومن ينتفع به من الناس ؟ ، وعما إذا قطع النهر أرض رجل ورد جزيرة منها إلى جانب أرض رجل آخر لمن ترى تلك الجزيرة ؟ ، وعما إذا مال النهر عن مجراه وبقي مجراه أرضا تحرث وتغرس . لمن تراه ؟ ، وعمن اشترى من رجل مجرى السد في أرضه فأجرى فيه الماء زمانا . ثم جاء السيل فحملة . فأراد تجديده ومنعه صاحب الأرض . ما الحكم في ذلك ؟ .

(131) أي من أواسط و-57 ، إلى أواخر ظ-58 .

الفصل السادس عشر :

فصل الدماء . لقد استفرغ هذا الفصل من صفحات الكتاب ثلاث عشرة صفحة (132) . سأل فيها شيخه عن الرجل يقتل رجلاً . وللمقتول ولد صغير وأخ كبير . فهل للأخ أو أحد الأولياء أن يقتل القاتل أو ينتظر الولد حتى يكبر فيقتله أو يعفو عنه ؟ وعن الرجل يذبح أو يشق جوفه وتخرج أمعاؤه . فيموت بعض أولاده قبله . أيرث ولده الميت أم لا ؟ ، وعما إذا أجهز عليه إنسان وقتله الآخر ، أيقتل به ؟ ، وعن الرجل استحق دمه بقسامة فأتي به للقتل . فقال رجل آخر : أنا قتلته وهذا منه برىء . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن الرجل ضربه رجل فجرحه ، ثم ضربته دابة فمات ولم يدر من أي الأمرين كان موته . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن الرجل جرح رجلاً . فمرض المجروح حتى مات أترى فيه القسامة ؟ ، وعن الرجل رغب رجلاً في المسير معه إلى منزله لعرس عنده أو لطلب الضيافة وبات عنده ليلاً فأصبح ميتاً . ماذا يلزم فيه ؟ ، أو أصبح ميتاً بعد ما سار معه ولا يدرى من قتله إلا أنه وجد في داخل القرية أو وجد عنده جالسا بعد الموت أو عليه أثر دم أو رمح أو سكين أو شيء من لباس المقتول أو سلاحه وقال : وجدته ميتاً فأتيتمكم بهذه الأشياء . ماذا ترى في ذلك ؟ ، وعن الرجل جرح رجلاً عمداً فبرىء المجروح من جرحه . وأبى الجراح أن يصالحه أو ينصف نفسه للقصاص ، أو جرحه خطأ فامتنع من إعطاء فدية الجرح ، ثم عدا عليه المجروح فقتله . كيف يصنع في جرحه والقصاص الذي عليه ؟ ، وعن حكم من رفض صلح أولياء مقتول قتلته هو عمداً وقال لهم : ليس لكم علي إلا القصاص ، وعن الرجل تزوج صبية صغيرة لا يوطأ مثلها . فمات من وطئه لها أو سلمت من الموت إلا أنه افتضها وأفسدها واختلط ما بين المسكين . أو كانت ممن يوطأ مثلها . فافتضها فماتت من ذلك أو أفسدها واختلط ما بين المسكين ، وعن طائفتين اقتتلتا وتفرقتا عن قتيل . فقال رجل من

(132) أي من أواخر ظ-58 ، إلى أواخر و-65 .

إحدى الطائفتين : أنا قتله . والمقتول من غير طائفته ، أترى هذا أن يقتل به ؟ ، وعن رجلين تنازعا . فسل أحدهما السيف على الآخر ليضربه فهرب منه . وتبعه فسقط ومات انهيارا من خوف السيف . ماذا ترى عليه ؟ ، وعن رمى رجلا بحجر . فتيقه . فيصيب آخر فيقتله ، وعن الرجل يقول : قتلني بخطأ . ويقول القاتل : بل عمدا . أو العكس ، وعن رجلين جرحا آخر . أحدهما عمدا والآخر خطأ . وثبت ذلك بالبينة . ما الحكم فيه ؟ ، وعن وجد صبيا على شاطئ النهر فأخذه بيده وأراد رميه في الوادي على وجه اللعب والمزاح فسقط في الماء . هل يقتل به ؟ ، وعن المرأة تشرب الدواء لتلقي ما في بطنها . فألقت جنينا ميتا ، أو شربت الدواء لصلاح بطنها فألقت بذلك جنينا ميتا ، وكذلك الخائن للصبيان إذا ختن صبيا فمات ، أو المعلم إذا ضرب الصبي ضربا غير مبرح فمات ، وعن الرجل قال لعبديه : أحذكما حر ولم يعينه . ثم جنى عليهما رجل فقتلهما ، وعن الرجل بعث بعده في شغل له فوجده مقتولا . فقبل له : من قتلك ؟ فرمى بدمه حرا . ماذا ترى عليه ؟ ، وعن القود وبماذا يثبت ؟ ، وكذلك اللوث ؟ وعن أمر الديبات في سائر جراحات الجسد وشجاج الرأس وندف الشعر والانفكاك وما أشبه ذلك ، وعن قتيل وجد عند دار رجل أيؤخذ به صاحب الدار ؟ ، أو وجد مطروحا في غابة من الأجنة . أو في غير غابة إلا أنه بالقرب من قرية أو دار أو دوار وأراد الأولياء مطالبة من هو قريب من الناس وأرادوا أن يقسموا وطلبوا القسامة عنهم . أيكون لهم ذلك أم لا ؟ ، وعن الإقرار في السجن تحت الضرب والتهديد ، وعن رجل جرح رجلا فاختر المجروح أخذ دية جرحه فأخذها ثم وهب منها لرجل آخر . أيحل له ذلك أم لا ؟ ، وعن أجر منها من يأخذها ممن كانت عليه وأعطاه منها على ذلك الوجه . أيحل ذلك للمعطي والمستأجر ؟ .

الفصل السابع عشر :

فصل اللقطة والضوال . وفي أربع صفحات تحدث عن مسائل جزئية هي كل ما جاء في هذا الفصل (133) متعرفا عن كيفية الحكم في من

التقط لقطه حيوان في فلاة من الأرض ، وفي من التقط دنائير أو دراهم في فلاة من الأرض ، هل فيها الخمس ؟ ، وعن الحكم إذا عرف العفاص والوكاء أو وصف رجل عفاصها ووكاءها ووصفها آخر بعفاصها ووكائها ، وعما إذا وجدها رجل من أهل الفاقة ، وعن مدة تعريف اللقطة ، وعن حكم الدواب ، ومن التقط شيئا من الثياب ، وعن التقط مصحفا هل يجوز له أن ينظر فيه ؟ ، أو كتب فقه . فهل يجوز له أن ينسخ منها شيئا ويقرأ منها ؟ أو كانت تلك الكتب مما نهى عن المسلمين ولم أتمكن من أخذها منهم على نية إرجاعها إلى أصحابها إلا بضمن معين . هل يحل لي أن أقرأ فيها أو أنتسخها ؟ ، وعن المرأة التقطت صبية من النصارى وربتها حتى بلغت على دينها ما حالها ؟ ، وعن العبيد اليهود . أيجبرون على العمل يوم السبت . والعبيد النصارى يوم الاحد . ولا لائم في ذلك أم لا ؟ ، وعن المسلم أيجبر على العمل يوم الجمعة ويوم الفطر والأضحى أم لا ؟ .

الفصل الثامن عشر :

فصل الوضوء والصلاة . واستغرق هذا الفصل خمس عشرة صفحة من صفحات الكتاب (134) ، سائلا فيها عن المسنون والمفروض من أفعال الوضوء ، وعن وجد ماء شديد البرودة في يوم بارد . هل يتوضأ أو يتيمم ؟ ، وعن إنسان أقطع اليد أو أشل لا يمكنه الاستنجاء بالماء إلا بتنجيسه . كيف يصنع ؟ ثم هل يكون إماما ؟ ، وعن وجد الماء ولم يمكنه الاستنجاء إما لصعوبة موضع الماء أو لأجل الخوف من كشف العورة للناس ماذا يصنع ؟ ، وعن شرع في وضوئه ففرغ ماؤه قبل أن يكمل وضوءه ؟ ، وعن نسي بعض مفروضه في وضوئه ، وعن حكم من مس ذكره أو مسه عامدا ولم يتلذذ بذلك ، وعن حكم تارك الصلاة ، وعن يقرن قدميه ويعتمد عليهما وهو يصلي ، وعن شك هل سها في صلاته أم لا ؟ ، وعن المحتزم وقد حضرته الصلاة أيجوز له ان يصلي محتزما ؟ ، وعن

(134) أي من أواخر و-67 ، إلى منتهى ظ-74 .

الصلاة بخاتم الحديد والنحاس والرصاص إذا جعل الرجل والمرأة شيئاً
 من ذلك حلياً ، وعن الوقت الذي يؤذن فيه المؤذن يوم الجمعة ، وعن الكلام
 في الجمعة والإمام يخطب ، وعن إمامة المرأة ، وعن التوجه في الصلاة
 ما هو وما حكمه ؟ ، وعن حكم بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ،
 وعن سترة الإمام ما هي وما حكمها ؟ ، وعن المسافر يخاف فوأة الصلاة
 وهو في غير مأمن . ماذا يفعل ؟ ، وعن الإمامة ومن هو أولى بها ،
 وعن إمامة قاتل النفس التي حرم الله . هل هي جائزة أم لا ؟ ، وعن إمامة
 الأشل وشهادته ، وعن إمامة الصبي وإمامته في الأعياد والخسوف ،
 وعن إمامة ولد الزنا . وهل يكون إماماً راتباً ؟ ، وعن إمامة العبد . وهل
 يكون راتباً ؟ ، وعن إمامة اللعان ، وعن القوم إذا كثروا وبعثوا عن
 الإمام حتى لا يروا شيئاً من أفعاله ولا من أقواله . هل صلاتهم والاقضاء
 بمن جاورهم من المصلين جائزة أم لا ؟ ، وهل تصح صلاتهم بصلاة المسمع ؟
 وعن صلاة المسمع نفسه ، وعن رجل أقيمت عليه الصلاة . هل يقطع
 أو يتمدى ؟ ، وعن الرجل لا يسمع أقوال الإمام ولا أفعاله إلا بواسطة
 صبي إذا كبر الإمام أعلمه وأخبره بأفعال الإمام كلها . أترى صلاته
 صحيحة أم لا ؟ ، وعن أجنب ثم سافر أو أصابته نجاسة وهو مسافر ،
 وأصابه مطر كثير وبرد شديد . ووجد مسجداً . أيباح له أن يدخله وينام
 فيه ؟ ، وعما إذا يصنع المصلي إذا وجد في صلاته قملة أو برغوثاً ، وعن
 أتاه - وهو في الصلاة - طفله الصغير الذي لا يفقه الكلام . أله أن ينحني
 له ويحمله ؟ ، وهل يحمل الجنب المصحف ويقرأ القرآن ، وعن الصلاة
 على البسط والحريير والطنافس ، وعن القريب من موضع الجمعة . هل
 يجوز له أن يصلي العيدين في موضعه ؟ ، وهل ترى ذلك جرحاً في شهادة
 من صلاها في داره ؟ ، وعن من صلى خلفه من أهل الشهادات ؟ ، وعن
 إمامة الأغلف وإمامة المعتوه ، وعن الإمام إذا أطال الجلوس في التشهد
 الأول ، فسبح له أصحابه . هل عليه سجود السهو ؟ ، وعن التشهد ومن
 لا يحسنه ، وإذا كان لا يحسنه ماذا يصنع في صلاته ؟ وعن المرأة طلبها
 زوجها إلى الصلاة فامتنعت وأبت . أيبح عليه طلاقها ؟ ، وعن إمامة
 الأعمى وهل يكون راتباً ؟ ، وهل يكون مؤذناً ؟ ، وعن المؤذن هل يجوز

أن يؤذن وهو جنب ؟ ، وعمن ترك إعادة الصلاة عمدا حتى مضى الوقت وقد وجب عليه إعادتها . ماذا ترى عليه أن يفعل ؟ .

الفصل التاسع عشر :

فصل الصوم . والحديث عن الصوم لم يتجاوز الصفحتين (135) . تعرض فيها إلى مسائل فرعية هي من وقائع الأحوال التي لا يبعد على الذهن حصولها ووقوعها عادة .

ذلك أنه سأله عمن صام شهر رمضان فظن أن الشمس قد غابت ، ولكنها قد أغم عليها . فأكلوا ثم انجلى السحاب وظهرت الشمس على الجدران ، وعمن نام في شهر رمضان فاحتلم ، وعمن أكل وشرب ناسيا ، وعن الرجل باع عبده في آخر رمضان ، أو باعه بعد ما أصبح يوم الفطر . فعلى من ترى زكاته ؟ ، وعن الصائم أيجوز له أن يمسك شيئا رطبا مثل الجوز والتين أو غير ذلك من العروق والخضر الرطبة ؟ ، وعمن فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر وصام الداخل على الماضي ، وعمن صام متطوعا وأفطر عامدا ، وعمن سافر وهو صائم في الخضر فأفطر لسفره ، أو صام رمضان في بيته ثم سافر وهو على صومه ثم أفطر . ماذا يجب عليه ؟ ، فإن أفطرننا سبأ ثم أفطر بعد ذلك متعمدا . ماذا يلزمه ؟ ، وعمن لزمه قضاء رمضان متى يقضيه ؟ .

الفصل العشرون :

فصل جامع لمسائل مختلفة غير متجانسة . وأما هذا الفصل فقد ختم به صاحبه كتاب الأجوبة وجعله جامعا لمسائل متفرقة وغير متجانسة . استغرق الحديث عنها ما يقارب ستا وعشرين صفحة (136) .

(135) أي من مستهل و-75 ، إلى مستهل و-76 .

(136) أي من مستهل و-76 ، إلى أواخر ظ-88 .

ورد في هذا الفصل السؤال عن الرجل يموت له الأولاد عند الختان فأراد تركه . هل له ذلك أم لا ؟ ، وعن تزوج امرأة نكاحا صحيحا فوطئها في الحين ثم فارقها . أتحل بذلك الوطء ؟ ، وعما إذا يلزم من قطع شجرة مثمرة ؟ ، وعن الرجل اشترى إلى رجل طعاما بدراهم . وعند الحلول عسرت عليه الدراهم فهل يقضيه طعاما ؟ ، وعن الرجل استعار دابة ليحمل عليها فماتت مفرعا عن ذلك أسئلة عديدة تخص نفس الموضوع وتتصل به ، وعن الرجل اكترى دابة إلى بلد ليحمل عليها فزعم أنه لم يجد ما يحمل عليها . هل يلزمه الكراء ؟ ، وعن باع من رجل رمكة على أن يشركا فيها . كيف العمل في ذلك ؟ ، وعن رجلين تنازعا في ماشية وترافعا فيها إلى القاضي . فعلى من تكون أجره الراعي ؟ ، وعن المصلي يلتفت في صلاته ، أيبطلها ذلك أم لا ؟ ، وعن المكان الذي يؤذن فيه المؤذن لسائر الصلوات ، وعن أذانه في غير رحاب المسجد ، وعن الطفل يتهم بالسرقة . فهل يحلف أم لا ؟ ، فإذا بلغ الحلم أيحلفه من اتهمه في حال صغره أم لا ؟ ، وعن شريكين في عمل حناء تشاجرا وتفاسخا بعد أن اشترى أحدهما زريعة الحناء وبذرهما في الماء . ما الحكم في ذلك ؟ ، وعن أشهد على أنه تصدق على فلان وكان حاضرا وقبل الصدقة . هل تلزم الصدقة أم لا ؟ ، فإذا لم يكن حاضرا ولم تخرج من يد المتصدق حتى مات . هل تلزم الصدقة أم لا ؟ ، وعن الرجل يقلس في الصلاة فيمجه أو يرده إلى جوفه ، وعن الزرع الأخضر قد أفرك وقارب الحصاد . أيسلف على أن يرد يابسا أبيض ؟ ، وعن أراد أن يسلف طعاما ناويا قضاءه في مكان آخر ، وعمن يشتري لنفسه مشروطا مكيالا أو ميزانا دون مكيال أو ميزان البلد ، وعن أهل البلد يتعاملون فيما بينهم بمكيال . وإن ارادوا الابتاع من عند غيرهم أظهروا مكيالا آخر أكبر منه ، وعن الصانع والمستعير والمرتهن . أيلزمهم الضمان فيما يغاب عليه إذا ادعوا هلاكه ؟ ، وعن الرجل يشتري سلعة ولم يجد إلا مستغرقا للذمة وليس عنده إلا مال حرام . أيجوز أن يتسلف منه ؟ ، وعن مستغرق الذمة بالحرام وقد استهلك لرجل دابة أو سلعة . أيحل لصاحبها أن يأخذ قيمتها منه ؟ ، وعن أكل سباع الوحش من ذئب وثعلب وهر ، وعن الضب

والضربان والهر الأنسي والمخطاطيف وعن أكل الكلب ، وعن اللبن ولغ فيه كلب ، وعن الذباب إذا وقع في إناء وكثر حتى تغير عن حاله وصارت النفوس تعيفه ، وعنمن حج بمال حرام أ يكون ذلك مجزيا ويغرم المال لصاحبه أم لا ؟ ، وعنمن ليس له مال وأراد أن يسأل الناس أو يؤاجر نفسه في خدمة بعض الركب إلى بيت الله الحرام . أيجوز له ذلك أم لا ؟ ، وعمما ذا يجب على من ضرب شاة أو بقرة فقطع ذراعها وثديا منها أو تعدى على أذن شاة أو بقرة فقطعها ؟ ، وعن الراعي أمره صاحب الغنم أن يرعاها بموضع سماه له ونهاه عن آخر لخوف يخافه . فعخالف الراعي ما أمره به وهلك الغنم أو بعضها بسبب ما خاف منه ، وعن الطير الذي يأكل الجيفة من ذوات المخالب وغيرها . أ يحل أكله ؟ وعنمن وطئ امرأة في دبرها ، وعن اليتيمة المهملة إذا زوجها أحد من عصبتها أو غيرهم من قبل البلوغ . هل ذلك النكاح جائز أم لا ؟ ، وعن المرأة تتصدق بثلث مالها . ثم بعد مدة تتصدق بثلث ما بقي وهكذا حتى تتصدق بجميعه هل يجوز لها ذلك ولا كلام للزوج أم لا ؟ ، وعن بيان الرشد ما هو ؟ ، وعن خلع اليتيمة دون البلوغ وخلق البالغ والسفينة ، وعن خلع الأب عن ابنته البالغة بغير إذنها ، وعن البالغة الرشيدة إذا خالع عنها أبوها أو غيره بغير إذنها ، وعن اختلاف الزوجين في كونها خالعتة صغيرة غير رشيدة أو بعد البلوغ والرشد ، وعن صبيغ الخلع ، وعنمن ذهب خفه أو نعله عند باب المسجد هل يحل له لبس خف غيره أم لا ؟ ، وعن القسمة لدار ولم يجعل لها طريق وكذلك الجنان والقدان إذا اقتسماه بغير ممر ، متعرضا للحديث عن مجاري الماء وما يكون من الجيران فيها ، سائلا عن أعار آخر بقعة في داره بنى فيها بيتا وسكن فيها طويلا . وعندما أراد الانتقال منه أراد أن يأخذ كل ما بنى في ذلك البيت من العود والطوب والتراب . هل له ذلك أم لا ؟ ، وعن أهل العلم والقرآن أ يحل لهم الزكاة إذا كانوا فقراء ؟ ، وعن زمان خروج السعاة إلى الزكاة ، وعنمن اشترط عند بيعه سلعة أنه لا يأخذ ثمنها إلا من كسب رجل آخر طيب الكسب . هل هذا البيع على هذا الشرط جائز ؟ ، وعنمن اشترى سلعة بثمن فبين أن أحدهما حرام . أترى ذلك عيبا ينقض به البيع ؟ ، وعنمن قال لرجل : احرث لي اليوم وأنا

أحرث لك بعده ، وعمن أصاب ثوبه رش دم . أتري أن يغسل ثوبه
من ذلك ؟ ، وعن رجل اكترى أرضا وحرثها فلما وقف الزرع على الحصاد
أصابه البرد ثم نبت في العام القابل وتنازعا فيه . لمن تراه منهما ؟ ،
وعمن حرث أرضه فحمله السيل إلى أرض جاره فنبت فيها . لمن تراه ؟ ،
ثم إن كان رب الزرع مكتريا للأرض كيف يصنع ؟ .

موضوعات البحث

الصفحة	المسئول
203	التمهيد
205	نطور الفقه الاسلامي
208	اهمية الكتب الفقهية لغير الفقهاء
211	اجوبة الإمام ابن سحنون
214	التعريف بالاجوبة
219	ابن سحنون من خلال أجوبته
220	عقلية قضائية
222	عالم مجتهد
225	مجتمع الأجوبة
225	عادات ومناسبات
227	المرأة
228	الخمرة ومجالسها
230	كرم وملاطفة ومواساة
233	جوانب من الحياة الفلاحية
236	الوان من حياة العامة
239	التعليم
239	جهاز الحكم وبعض مظاهر الفساد فيه
242	قواعد واصول قضائية
243	العدول والاعوان
246	متفرقات
250	محتوى الاجوبة
251	الفصل الأول : فصل الشهادة
252	الفصل الثاني : فصل القضاء
253	الفصل الثالث : فصل النكاح
255	الفصل الرابع : فصل الطلاق

255 الفصل الخامس : فصل البيوع
257 الفصل السادس : فصل الحيازة
257 الفصل السابع : فصل الاستحقاق والدعاوى والخصومات
259 الفصل الثامن : فصل السرقة والخرابة
259 الفصل التاسع : فصل الاطعمة
260 الفصل العاشر : فصل الايمان
261 الفصل الحادي عشر : فصل العدا والجنايات
263 الفصل الثاني عشر : فصل الاحباس والصدقات والهبات
264 الفصل الثالث عشر : فصل الصيد والذكاة
265 الفصل الرابع عشر : فصل الرعاية
 الفصل الخامس عشر : فصل الاصول واحياء الموات والحرث
266 وحريم البثر وغير ذلك
267 الفصل السادس عشر : فصل الدماء
268 الفصل السابع عشر : فصل اللقطة والضوال
269 الفصل الثامن عشر : فصل الوضوء والصلاة
271 الفصل التاسع عشر : فصل الصوم
271 الفصل العشرون : فصل جامع لمسائل مختلفة غير متجانسة
275 عناوين البحث